جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة
بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

" دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPEبغرداية

2016 – 2018 "

من إعداد الطالبة:
عبد النبي كلثوم

تحت إشراف الأستاذ:
عنيشل عبد الله

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن نوي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
عنيشل عبد الله	أستاذ مساعد ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
سحنون سيد احمد	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019 / 2020

جامعة غرداية – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة

بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

" دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيبALFAPIPE بغرداية

2016 – 2018 "

من إعداد الطالبة:

عبد النبي كلثوم

تحت إشراف الأستاذ:

عنيشل عبد الله

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن نوي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
عنيشل عبد الله	أستاذ مساعد ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
سحنون سيد احمد	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019 / 2020

إهداء

بكل الامتنان والاحترام بكل قدسية الكلمة وصفاتها أهدي تحياتي:

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير الذي كان له الفضل الأول في

بلوغي هذه المرحلة

والدي الحبيب، أطال الله في عمره .

إلى من وضعتني على طريق الحياة، ودعواتها لم تفارق حياتي

أمي الغالية، حفظها الله رعاها.

إلى كل إخوتي أخواتي

إلى كل صديقاتي

إلى كل طلبة محاسبة

إلى من سلمني نبراس العلم (اساتذتي)

إلى كل عائلة عبد النبي وأولاد يحي أينما كانت وحيثما جدت

إلى كل من وسعهم قلبي لم يسعهم قلمي

كلثـــــــوم

شكر وعرفان

احمد الله سبحانه وتعالى واشكره أن من عليا بإنجاز هذه المذكرة

وهيأ لي من الأسباب ما ذلل بي الصعاب فله الحمد .

أتقدم بأسمى عبارات جزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل:

عنيشل عبد الله

الذي اشرف على مذكرتي بكل صدر رحب ولم يبخل عليا من يد المساعدة

كما أتقدم بشكر أعضاء لجنة المناقشة

إلى عمال AFAPIPE

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام بقسم المحاسبة

لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد جزاه الله كل خير .

الملخص:

يهدف الموضوع إلى دراسة نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية من خلال دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي مع استعمال التحليل للقوائم المالية والمقابلة، في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE

حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقة طردية بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات النظام التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار المالي .

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات التي يقوم بتبويبها وتسجيلها، وتحليلها تم توليد ما يتلاءم من معلومات لاتخاذ القرار في صورة مخرجات .

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، معلومات محاسبية، قرارات المالية، تمويل، توزيع أرباح

Résumé:

Le sujet vise à étudier le systàmo dinfrmationcomptavle et les décisions financières le role du système dinformation comptable à travers le role du système dinfrmation comptable dans la prise de décision financière, lapproche descriptive ayant été utilisée dans le coté the orique et lapproche inductive dans le coté pratque avec lutilisation de lanalyse pour les états financiers et le correspondant , dans la fondation Algérienne pour l industrue de la pipe , ALFAPIPE Comme cette étude a conclu a vec les résultats suiva nts :

Il existe une relation directe entre le systàmed information comptable et la prise de décision financière à travers les extrants du système dont dépend la prise de décision financière. Le système d information comptabte collecte les données qu il classe et enregistre et snslyse les informations appropriées pour ma prise de décision ont été générées sous forme de produits.

Mots clés: système dinformation comptable , information comptable , décision financière , financement ,décision de dividende

Abstract:

The topic aims to study the accounting information systemand financial decisions at through the role of the accounting informationsystem in making financial secisions , as the descriptive approach was used in the theoretical and the inductive approach in the practical side with the use of analysis for the financial statements and the corresponsing , in the Algerian Foudation for the Pipe industry , ALFAPIPE where this study comcluded with following results :

There is a direct relationship between the accounting information system and financial decision –making through the outputs of the system on which the financial decision ,making depends the accounting information systel collects the data that it classifies and records , and analyzing it,the appropriate information for decision –making was generated in the form of outpits.

Keywords: accounting information system , accounting information , financial decisions , financing , dividend distribution

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول والأشكال	X
قائمة الاختصارات	XII
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة عامة	**أ–د**
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية	**03**
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**03**
المطلب الثاني: القرارات المالية	**13**
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالقرارات المالية	**22**
المبحث الثاني: دراسات سابقة	**25**
المطلب الأول: دراسات محلية	**25**
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	**29**
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**31**
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFEPIP	
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFEPIP	**37**
المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة	**37**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتجية للمؤسسة	**39**
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**40**

المبحث الثاني: اثر نظام استخدام نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة	**44**
المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة	**44**
المطلب الثاني: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	**52**
المطلب الثالث:علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ قرار التمويل في المؤسسة	**56**
الخاتمة	**71**
المراجع	**75**
الملاحق	**–**

قائمة الجداول

والاختصارات و الملاحق

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	دراسة السعدي عياد	25
2-1	دراسة حامدي علي	26
3-1	دراسة عيادي عبد القادر	26
4-1	دراسة احمد عبد الهادي شبير	27
5-1	دراسة بسام محمود احمد	28
6-1	دراسة معتصم أيمن محمود الحلو	28
7-1	دراسة carlos A Rojas – Kramer،Milka E Escalera –chàvez	29
8-1	دراسة AkanbiTaibatAfenike	29
9-1	دراسة NubiaLsabel Diaz ortega , juan Manuel Villamizar Ramirez	30
10-1	دراسة Zaher Abdelfattah Alslehar ,Farouq Rafiq Altahtamouni	30
11-1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية الوطنية	32
12-1	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	33
1-2	الميزانية لجانب الأصول لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE	47
2-2	الميزانية لجانب الخصوم لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE	48
3-2	حسابات النتائج خلال السنوات الثلاث	49
4-2	تقرير الإنتاج لمؤسسة صناعة الأنابيب	50
5-2	تقرير النشاط	51
6-2	تقرير المواد المستهلكة	51
7-2	التحليل الأفقي لجانب الأصول للمؤسسة	53
8-2	التحليل الأفقي لجانب الخصوم للمؤسسة	54

2-9	تغيرات في حسابات النتائج	55
2-10	الاستخدامات لدى المؤسسة	56
2-11	المصادر المتاحة لدى المؤسسة	57
2-12	رأس المال العامل	59
2-13	احتياج في رأس المال العامل	60
2-14	الخزينة	61
2-15	نسب التمويل	62
2-16	نسب السيولة	63
2-17	نسب المردودية	64
2-18	قدرة التمويل الذاتي لسنوات 2016-2018	65
2-19	المؤشرات المستخرجة من المعلومات المالية للمؤسسة وإمكانية اتخاذ القرار	66

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خطوات الدورة المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبية	08
1-2	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية	42
2-2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية	43
3-2	أعمدة بيانية للاستخدامات	56
4-2	الدائرة النسبية للاستخدامات	57
5-2	أعمدة بيانية للمصادر	58
6-2	الدائرة النسبية للمصادر	58

قائمة الاختصارات

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
BFR	Besoin on fonds de roulement	احتياج في رأس المال العامل
FR	Fonds de roulement permanent	رأس المال العامل
T	Tésorerie	الخزينة

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	المقابلة
02	جانب الأصول للميزانية لسنة 2016
03	جانب الخصوم للميزانية لسنة 2016
04	جانب الأصول للميزانية لسنة 2017
05	جانب الخصوم للميزانية لسنة 2017
06	جانب الأصول للميزانية لسنة 2018
07	جانب الخصوم للميزانية لسنة 2018
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2016
09	جدول حسابات النتائج لسنة 2017
10	جدول حسابات النتائج لسنة 2018

مقدمة

توطئة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة التي اصطلح على تسميتها بالعولمة الاقتصادية أضحى على الجزائر إعادة النظر في مؤسساتها الاقتصادية التي عانت من سوء وضعيتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و تعمل على مجاراتها وفقا للمتغيرات الحديثة بإعطاء مفهوم جديد لدورها داخل السوق تماشيا معها ودور المؤسسة المعترف به في اقتصاديات الدول المتقدمة والذي يتمثل في إنتاج الثروات، الاستمرارية والبقاء، و تحقيق الأرباح .

وتعد المعلومة المحاسبية من الأساسيات النى تهتم بها المؤسسة في عمليات التسيير سواء كانت قصيرة المدى آو متوسطة المدى أو على المدى الطويل، لذا يجب عليها وضع نظام المعلومات يستجيب مع المتطلبات واحتياجات الأطراف المعنية، سواء للأطراف الخارجية أو داخل المؤسسة، لمساعدتها على اختيار القرارات المناسبة، والقرار التمويل الذي يعتبر من أهم القرارات، لما له من اثر في اختيار الهيكل التمويلي الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة

إن اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، يتوجب تلائم مزيج من المصادر المالية سواء كانت داخلية و خارجية التي تساعد في صنع القرارات، وتتجلى عملية اتخاذ القرار في اختيار البديل المناسب من بين البدائل الذي يتماشى مع وضعية المؤسسة و أيضا الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة .

حيث نجد أن المؤشرات التوازن المالي تساهم بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات المالية من خلال معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

أما نظام المعلومات أصبح الأداة الهامة في توفير المعلومات اللازمة لترشيد قرارات الإدارة، من خلال

ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الفا بايب؟

وتتفرغ تحت هذه الإشكالية للأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في توجيه واتخاذ القرارات المالية ؟
- هل مؤشرات التوازن المالي تساهم في تأثير على عملية اتخاذ القرارات المالية ؟

- هل تعتمد مؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية ALFAPIPE بغرداية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يستطيع نظام المعلومات المحاسبي أن يلعب دور توجيهي في اتخاذ القرارات المالية.
- تساهم مؤشرات التوازن المالي تساهم في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- تعتمد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- تسليط الضوء على الأرضية الأساسية التي تبنى على أساسها المعلومات المحاسبية.
- التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية .
- مساعدة المؤسسات الاقتصادية على التعرف والاستخدام الأمثل للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في جدب انتباه مستخدمي المحاسبة، و تسليط الضوء على أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر من أهم أسس المحاسبة، بالإضافة إلى عمله على تصويب القرارات المالية منها مساهمتها في عملية اتخاذ القرارات على الأطراف المعنية.

إظهار دور مخرجات النظام المعلومات في اتخاذ قرارات المالية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع الدراسة:

1-دوافع ذاتية:

- الرغبة في التعمق أكثر في الموضوع لأنه يخدم مجال التخصص.

- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه الأشخاص.

2-دوافع موضوعية:

- الانتقاد المستمر لنظام المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- الحاجة إلى الفهم العميق لنظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية.

حدود الدراسة: وتمثلت حدود الدراسة في:

1-الحدود المكانية:

المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية بغرداية ALFAPIPE

2-الحدود الزمنية: حددت فترة الزمنية خلال

ثلاث سنوات من 2016 إلى غاية 2018

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية وعرض أهم الدراسات السابقة ومن اجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم النظري و العملي، وفي الدراسة التطبيقية تم اعتماد منهج الاستقرائي كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على ارض الواقع من خلال التطرق إلى كل ما يخص دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة .

أما فيما يخص الأدوات التي اعتمدت عليها تتمثل في مختلف المراجع من كتب ومذكرات ومجلات علمية ، وفي الجانب التطبيقي اعتمدت لجمع المعلومات على المقابلة وتحليل القوائم.

تقسيمات البحث:

من اجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

خصصت الفصل الأول والمعنون ب: الإطار النظري والدراسات السابقة، بالتطرق إلى مبحثين، ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية.

أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقت من خلاله إلى الدراسات المحلية والدراسات الأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني المعنون ب: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب الحلزونية ALFAPIPE بغرداية.

المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة ALFAPIPE، أما المبحث الثاني اثر نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

وفي الأخير نختم موضوعي هذا بتلخيص، ثم عرض للنتائج المتوصل أليها، وأخيرا قمت بتقديم اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى أفاق البحث.

نموذج الدراسة:

- المتغير المستقل نظام المعلومات المحاسبي .
- المتغير التابع القرارات المالية.

صعوبات الدراسة:

خلال انجازي لهذا البحث الأكاديمي اعترضتني بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- صعوبة التوفيق في إعداد المذكرة .
- عدم الحصول على بعض المعطيات المتعلقة بسنوات الدراسة .
- صعوبة التعامل مع العمال المؤسسة نظرا لظروف السائدة.

الفصل الأول:
الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

تعتبر المعلومات عنصرا هاما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة، لذلك اتجهت المؤسسات إلى بناء أنظمة معلوماتية من اجل التحكم في الكم الهائل من المعلومات الضرورية.

إن نظام المعلومات المحاسبي أداة لمعالجة والتشغيل التي تدخل في إطار نشاط المؤسسة سواء من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية، فهو يمثل بنك المعلومات المحاسبية التي تتسم بالجودة والنوعية حتى تضفي مصداقية اللازمة في الكشوف المالية لكي يستفيد منها كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة .

وتعد عملية اتخاذ القرارات دور أساسي في المؤسسة حيث تعتبر من المهام الأساسية للمدير باستخدام نظام المعلومات المحاسبي الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات، من خلاله سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية.

المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية

سنتناول في هذا المبحث نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية، تم تطرق في المطلب الأول إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي وفي المطلب الثاني فيتم دراسة القرارات المالية ذلك من خلال مفهوم القرارات المالية والمطلب الثالث علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرارات المالية .

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية

1-**مفهوم المعلومات المحاسبية:** تعرف المعلومات المحاسبية بأنها " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[1]

عرفت المعلومات المحاسبية على أنها " تشير إلى معلومات مكتوبة التي قد ترد في التقارير الكاملة أو الجزئية كقوائم المركز المالي، قائمة تدفق الأموال"[2].

ومنه نستنتج أن المعلومات المحاسبية هي كل معلومة يتم معالجتها في نظام المعلومات المحاسبي.

2-خصائص جودة المعلومات المحاسبية[3]:

2-1المعلومات ذات صلة: تشير هذه الخاصية إلى ضرورة أن تكون مفردات البيانات ملائمة لاحتياجات المستفيدين منها، من هنا بما أن الحاجة إلى المعلومات تتحدد في ضوء نوع القرارات التي يصنعها المستفيد وان مفردة البيانات تكون معلومات فيما إذا كانت ملائمة لموضوع القرار بالنسبة لصانع القرار أو المنظمة .

بتعبير آخر فان الشكل الملائم يعني تقدم المعلومات المتعلقة بالموضوع المرتبط بالقرار الموضوع أو بالمشكلة المراد حلها أو الفرصة المطلوب استغلالها وصنع القرار بصددها، تكمن أهمية هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية في الجانب التالي:

---

[1] صباح أنور يعقوب، **اثر مساهمة المعرفة في التخطيط الاستراتيجي**، مجلة بحوث مستقبلية، العراق، المجلد 3، العدد 40 2012 ،ص 09.

[2] فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الاباي للنشر والتوزيع، الخرطوم ،2011 ،ص 30.

[3] محمد عبد حسين أل فرج الطائي، رأفت سلامة محمد سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، 2012، ص 148.

- ✓ بناء توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو المستقبلية .
- ✓ تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير.
- ✓ تحسين فترة صانع القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل .
- ✓ تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية، من خلال التقييم الارتدادي آو التغذية العكسية.
- ✓ تقييم نتائج القرارات السابقة.

2-2 دقة المعلومات: تشير إلى ضرورة أن تتصف مفردة بالدقة الكافية، تعني دقة شيئين مختلفين، أن تكون المفردة البيانات ما يجب أن تعبر عنه، أن تكون دقيقة هي التي تعبر عن درجة نقاوة أو صفاء التفاصيل عند التعبير عن الشيء، تكمن أهمية هذه الخاصية في أن دقة المعلومات تعكس مستويات الثقة بها التي تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو الأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات لكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس محددة مقبولة عملية، هناك مجموع من الإجراءات التي تسهم في تحقيق هذه الخاصية في إطار نظام المعلومات المحاسبية هي التوازن المحاسبي.

2-3 التوقيت الملائم: يشير إلى الوصول المعلومات المحاسبية المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب إذ يعد الزمن أساسا مهما جدا في تحديد قيمة المعلومات المحاسبية، فتقدم المعلومات في الوقت المناسب لحاجات المستفيدين يسهم في تحقيق الفائدة المرجوة.

2-4 كفاية المعلومات: ترتبط هذه الخاصية بكمية المعلومات المحاسبية التي يفترض توفيرها لصانعي القرارات وتشير إلى المدى الذي تبدو فيه المعلومات المحاسبية المتاحة كافية لصنع القرار.

2-5 سهولة الصول: تكون المعلومات مفيدة فقط عندما يتمكن صانعوا القرارات من الوصول إليها .وسهولة الوصول تعني المدى الذي يتمكن للمستفيد الحصول على المعلومة في الوقت الملائم لاستخدامها على النحو فاعل وبالشكل الذي يجعلها مفيدة.

2-6 القيمة: تعد من أكثر الخصائص التي يرتكز عليها اغلب الباحثين وترتبط بالتساؤل الآتي:
كم يجب دفعه للحصول على المعلومة، فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات معنى للمستفيد تكون لها قيم حقيقية في القرارات الحالية أو المستقبلية.

2-7المصدر: آسهم استخدام شبكات انترنت في نشر المعلومات المحاسبية في التحقق من مصادر البيانات التي اعتمدت في توفير هذه المعلومات نظرا لمعرفة المصادر من أهمية كبيرة في تحديد احتمالات تعرض هذه المعلومات للتحريف .

الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

1- تعاريف:

1-1النظام: هو مجموعة مترابطة متجانسة من الموارد العناصر (الأفراد، الأموال، السجلات ...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين تعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف، أو القيد، أو البيئة المحيطة [1].

1-2 نظام المعلومات: هو النظام الفرعي الذي يوجد بالمنشاة تكون مهمته تجميع البيانات وتحليلها إلى معلومات حسب إجراءات قواعد محددة، ذلك بغرض مساعدة الإدارة والفئات الأخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة[2] .

1-3نظام المحاسبي: يعتبر نظام المحاسبي احد أنظمة المعلومات الهامة التي تقوم بإعداد المعلومات المعبرة عن النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المختلفة إلى الجهات المعنية بها إن لم تكن أهم تلك النظم في هذا المجال [3].

1-4 تعريف نظام المعلومات المحاسبي: نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات من مصادر

خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحيلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة[4] .

---

[1] فياض حمزة رملي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]نفس المرجع ،ص 55.

[3] سيد محمد جبر، **نظم المعلومات المحاسبي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1981، ص 09.

[4] مهدي مأمون الحسين، **تظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان ،2013، ص15- 20.

هي مجموعة الطرق الفنية لتسجيل وتبويب العمليات المالية التي قامت المنظمة بها خلال فترة من الزمن، وبذلك ينحصر عمل المحاسبة في تسجيل الأحداث الماضية أي أن البيانات المحاسبية هي سجل التاريخي للأحداث المالية التي قامت بها المنظمة[1] .

حيث يعرف المحاسبة على أنها: النظام مصمم لتقديم المعلومات التي تساعد في صنع القرارات فالمحاسبة هي نظام الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة تخزين وتوصيل المعلومات القيمة والأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الجهات المستفيدة من اجل مساعدتها في صنع القرارات [2].

منه نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجانب الأساسي في المؤسسة حيث يقوم بتجميع البيانات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها ثم يقوم بمعالجتها ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة تخدم أصحاب الاختصاص .

2- وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى القيام بالوظائف التالية [3]:

- ✓ إيضاح التغيرات على الميزانية المؤسسة .
- ✓ تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة من خلال الفترة أو الفترات القادمة .
- ✓ تحديد طرق تقييم المشاريع والمفاضلة بين البدائل المختلفة.
- ✓ توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات[4] .
- ✓ تامين الرقابة الكافية التي تضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة.
- ✓ معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف.

---

[1] محمد عبد حسين أل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] نفس مرجع، ص 39.

[3] عزيز مهديد، معمر لعويجي، **اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي أوراكل على جودة الكشوف المالية**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 20018، ص 16.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 ،ص 30.

3- مكونات وخصائص نظام المعلومات المحاسبي:

3-1 خصائص نظام المعلومات المحاسبي الفعال:

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي كفؤا وفعالا يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص منها [1]:

- ✓ أن يرتبط النظام بالهيكل التنظيمي للمنشاة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتأدية الوظائف الإدارية من تخطيط ورقابة.
- ✓ أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ الخطط.
- ✓ أن يقوم بتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب.
- ✓ أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات للاتصال تتدفق خلالها المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة.
- ✓ أن يعمل على تحقيق التوازن بين درجة الدقة، والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المالية.

3-2 مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

اتضح مما سبق أن نظام المعلومات المحاسبي يعد احد أنظمة الفرعية لنظام المعلومات، حيث يتكون من عدة عناصر تتمثل في المدخلات التي تتفاعل معها لتحقيق هدف توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات[2].

[1] حكيمة مناعي، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية** مجلة الاقتصاد الصناعي ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 02، جوان2014، ص88.

[2] محمد عباس بدوى، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2008، ص 16.

يمكن توضيح خطوات الدورة المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:(1-1)

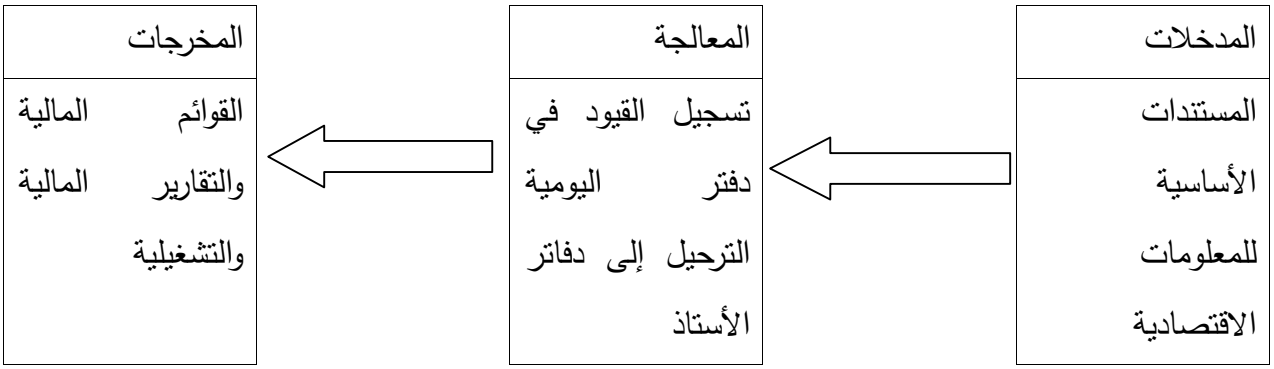

المصدر: عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1998، ص175.

المدخلات: تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، بعبارة أخرى فإنها تعد المادة الخام التي تجري عليها عمليات التشغيل، على ذلك فان البيانات التي تتولد عن الأحداث الاقتصادية التي تعد مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي أن تتوافر فيها ثلاث خصائص هي:

- ✓ أن تكون مرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية دون غيرها من الأحداث، ذلك ارتباطا بغرض محاسبي معين.
- ✓ أن تكون قابلة للقياس الكمي في صورة نقدية، وذلك ارتباطا بفرض محاسبي آخر.
- ✓ أن تكون قابلة لتحقيق ذلك ارتباطا بمبدأ محاسبي.

من ثم فان عمليات شراء بضاعة آو تحصيل إيرادات آو سداد اجر آو مصاريف كهرباء تعد بمثابة أحداث اقتصادية تولد بيانات كمدخلات للنظام المعلومات المحاسبي يعبر عنها في شكل مستندات كفواتير الشراء أو البيع، إيصالات القبض السداد ....الخ .

كما تتم عملية الأرشفة لهذه الوثائق المستندات في قسم المحاسبة لكنها تشكل الدليل الموضوعي على صدق المعلومات الإدارة في القوائم المالية، هناك عدة وثائق ومستندات تختلف حسب طبيعة نشاط المؤسسة، الهيكل التنظيمي لها، النظام المالي والمحاسبي المستخدم جودة نظام الرقابة الداخلية .

من أهم هذه الوثائق المستندات ما يلي[1]:

الفاتورة: عبارة عن سند أساسي لإثبات عمليات البيع والشراء تحتوي على مجموعة من البيانات الأساسية في عملية التسجيل المحاسبي مثل: رقم الفاتورة، اسم المشتري، رقم أمر الشراء تاريخه، تاريخ الشحن شروط الدفع .

طلب الشراء: عبارة عن وثيقة تعد من قبل الإدارة أو القسم الذي يحتاج إلى الموارد، يحدد هذا الطلب نوع المواد المطلوب شراءها موصفاتها، الكميات المطلوبة، يعتبر هذا الطلب الأساسي في إعداد أمر الشراء من قبل الإدارة الشراء.

أمر الشراء: بعد أن تسلم الإدارة المشتريات طلب الشراء من الإدارة المختصة تقوم بإعداد أمر الشراء يحتوي على البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء بالإضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم منه الشراء الإشعار اسم الشخص المكلف بعملية الشراء.

تقرير الاستلام: عبارة عن مستند يعد من قبل لجنة الاستلام أو أمين المخزن يتم فيه إثبات الأصناف المستلمة من حيث المواصفات وكميات الأسعار، يتم إثبات المخالفات في هذه الأصناف عن الأصناف الواردة في أمر الشراء أو الفاتورة.

مذكرة الإدخال إلى المخازن: يعد هذا المستند من قبل أمين المخزن ليثبت الأصناف التي يتم إدخالها إلى المخزن والكميات والأسعار، ولهذا المستند أهمية في حال كون لجنة الاستلام هم اشخصا آخرون غير أمين المخزن .

أمر البيع: هو مستند يتضمن اسم العميل، عنوانه ورقمه ومواصفات الكميات من المواد المطلوبة والأسعار المتفق عليها، تاريخ الشحن ..... يعد من قبل قسم المبيعات.

التشغيل: يتضمن التشغيل مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تحويل البيانات المعبرة عن الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات، تتشابه العمليات الصناعية التي تجري على المادة الخام لتحويلها إلى سلع تامة مع عمليات التشغيل التي تجرى على البيانات في المحاسبة لتحويلها إلى معلومات، تعد المعلومات الناتجة

[1] عبد الرزاق محمد القاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 179.

عن عمليات التشغيل نوافع مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، تتكون عملية التشغيل من عمليات فرعية تتمثل في التحليل، التسجيل، التبويب، التلخيص، يمكن توضيح هذه العمليات الفرعية على النحو التالي[1]:

التحليل: يقصد بعملية التحليل التعرف على طرفي العملية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، حيث أن كل عملية ذات طرفين احدهما يطلق عليه الطرف الدائن.

تعتبر عملية التحليل من أهم العمليات التي تعتمد عليها عمليات التشغيل الفرعي الأخرى، يترتب على الخطأ فيها العديد من الأخطاء في المراحل التالية لعملية التشغيل.

التسجيل: تعد الخطة التالية لعملية التحليل حيث يتم إثبات العمليات تم تحليلها في السجلات المحاسبية.

التبويب: تعد عملية التبويب العملية التي تلي عملية التسجيل، حيث يتم تجميع الأحداث التي تشترك في التأثير على احد الموارد الاقتصادية أو استخدامها مع بعض البعض، فعلى سبيل المثال يتم تجميع كل الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالنقدية (الخزينة) مع بعضها البعض سواء كانت متعلقة بعمليات سداد النقدية أو تحصيل النقدية، بنفس الفكرة تجميع يتم العمليات الخاصة بالشراء البضاعة سواء كانت ترتبط بعملية شراء نقدي أو على الحساب (بالأجل) كما يتم تجميع العمليات الخاصة بيع البضاعة سواء كانت نقدا أو على الحساب .

تجدر الإشارة إلى إن عملية التبويب يطلق عليها الترحيل، هذا الترحيل إلى دفتر يطلق عليه دفتر حسابات الأستاذ حيث يحتوي هذا الدفتر على حسابات مستقلة، يتم في نهاية كل فترة إيجاد ما تبقى من هذا الحساب، فعلى سبيل المثال يتم التعرف على رصيد النقدية في نهاية الفترة من خلال التعرف على رصيد النقدية في بداية الفترة المتحصلات المدفوعات النقدية خلال الفترة ثم الفائض من هذه النقدية إلى نهاية الفترة(الرصيد).

التلخيص: يقوم المحاسب بعد عملية ترصيد للحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ تلخيص الأحداث من خلال وضع أرصدة تلك الحسابات في كشف آو قوائم يطلق عليها ميزان المراجعة، الذي ينبغي أن يتعادل فيه مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة .

[1] محمد عباس بدوى، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 17. 18.

المخرجات: تعد المعلومات الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، هذا ترتبط دقة المخرجات بدقة المدخلات التشغيل، لذا ينبغي على المحاسب التأكد من دقة المدخلات التشغيل، حتى يمكن الاعتماد على تلك المعلومات في عملية اتخاذ القرارات، التي يتم إعدادها في إطار معين يحقق الهدف الذي أعدت من اجله .

تقوم الوحدات الاقتصادية بإعداد القوائم المالية التي تمثل أساسا في قوائم المركز المالي (الميزانية العمومية) قوائم الدخل، نعرض لهذه العناصر التي تظهر بتلك القوائم نماذجها باختصار على النحو التالي:

أقائمة المركز المالي: هي كشف يظهر أصول الوحدة الاقتصادية ومكانتها ومقدارها، ذلك في تاريخ معين تهدف بصفة أساسية إلى إظهار عن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها، لذلك فإنها تعد من أهم التقارير التي تنتجها المحاسبة المالية[1] .

كما يطلق على هذه القوائم أيضا الميزانية العمومية، لأنها تعرض مكونات المركز المالي في صورة كشف يحتوي على جانبين متساويين، لذلك فهي من ناحية ميزانية، باعتبار توازن جانبيها، كما أنها عمومية، من ناحية أخرى حيث تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية معينة يمكن أن نستعرض مفهوم كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي .

أولا: أصول: هي مجموعة الموارد الاقتصادية المملوكة للوحدة المحاسبية المتاحة للاستخدام في نشاطها، بذلك يدور جوهر مفهوم الأصول في المنافع الاقتصادية المتضمنة في ذلك الأصول التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية ما في حكمها للوحدة الاقتصادية، يمكن أن تكون كذلك مشاركتها في العملية الإنتاجية كجزء من الأنشطة التشغيلية لتلك الوحدة، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية لتحول إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة هو الحال عندما يتمثل الأصول في طريقة تصنيع بديل يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

ثانيا: الخصوم: هي مجموعة الالتزامات التي على الوحدة الاقتصادية سواء الملاك او للغير، بالتالي فهي تمثل مصادر التمويل أصول تلك الوحدة .

بقائمة الدخل: قائمة الدخل هي الكشف يظهر إيرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها، كذلك المصروفات الأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، ذاك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

[1] محمد عباس بدوى، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره ،ص 19.

مالية، تهدف هذه القائمة إلى تحديد نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة عن فترة التي تعد عنها تلك القائمة، بذلك تكشف عن زيادة او النقص في الأصول الوحدة الاقتصادية نتيجة مزاولة نشاطها كما يمكن التوصل إلى نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية في جانب مصروفاتها في الجانب الأخر .

تعد قائمة الدخل من أهم القوائم التي تنتجها المحاسبة المالية، حيث يمكن من خلالها قياس كفاءة الاستغلال رأس المال، يمكن استعراض مكونات قائمة الدخل.

أولا: مكونات الإيرادات: تتمثل هذه المكونات في العناصر التالية:

إيرادات النشاط العادي: يعرف المعيار المحاسبي رقم 11 تلك الإيرادات بأنها إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمنشاة خلال فترة المالية التي تنشا من الممارسة لأنشطتها العادية، وينتج عن تلك التدفقات زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات المشاركين في رأس المال .

يمكننا القول بان المقصود بالإيرادات أو في السياق ينسحب إلى إيرادات الاستغلال التي تمثل في مقدار الزيادة التي تطرأ على أصول الوحدة الاقتصادية نتيجة مزاولة نشاطها الرئيسي الذي أنشأت من اجله، حيث تختلف طبيعة العمليات المؤدية لهذه الإيرادات نتيجة التعامل في البضاعة التي تم شراؤها بغرض إعادة بيعها، بالنسبة لنشاط الخدمات تتولد الإيرادات نتيجة ما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات للغير .

الإيرادات (الأرباح) الفرعية: هي عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة عمليات عارضة أو عمليات أخرى بخلاف العمليات الرئيسية للوحدة الاقتصادية أو الاستثمارات الإضافية لملاك تلك الوحدة، من أمثلة هذه الإيرادات ما يلي: الفوائد الدائنة، ديون معدومة محصلة، ايجارات الدائن .

المكاسب: هي عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة التصرفات في أصل الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: المكونات المصروفات الأعباء: تتمثل هذه المكونات في العناصر التالية:

المصروفات: هي مقدار النقص في أصول الوحدة الاقتصادية أو الزيادة في التزاماتها أو كليهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية، ذلك نتيجة قيام الوحدة بمزاولة نشاطها الرئيسي خلال فترة زمنية معينة، بذلك يمكننا القول أنها نفقات تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على إيرادات .

الخسائر: هي النقص في حقوق الملكية الذي ينشا عن عمليات عارضة أو فرعية تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف النقص في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على

الملاك، على ذلك فهي أعباء تتحملها الوحدة الاقتصادية دون أن تحصل مقابلة على الإيرادات أو خدمات من امتلتها: ديون معدومة، خسائر بيع الأوراق المالية، الخسائر الرأسمالية، خسائر العملات الأجنبية التبرعات الإعانات للغير، التعويضات ...الخ [1].

4- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يدور جوهر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبي حول توفير معلومات تفيد المستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، لعل أهم الأهداف ما يلي:[2]

- ✓ المعلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتعلق بتخصيص الموارد النادرة، وكذلك استغلال هذه الموارد.
- ✓ توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية والموارد المالية بصورة فعالة، والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة .
- ✓ توفير المعلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا للملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الأمر، ذلك لمعاناتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط.
- ✓ توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية والرقابة على اوجه النشاط الاقتصادي ذلك من خلال مجموع المعايير المبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في مجال المحاسبي التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموع من المجموعات أصحاب المصالح دون التمييز .

المطلب الثاني: القرارات المالية

الفرع الأول: مفهوم القرارات المالية

1- تعريف القرارات المالية: هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية الذي يترتب عليه زيادة القيم السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم المالية والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية المالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية [3].

---

[1] محمد عباس بدوى، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره ،ص 19.

[2] نفس المرجع، ص108.

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، درا الجامع الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

القرار المالي: هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية ومالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح بالتالي تعظم قيمة المؤسسة، بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح[1] .

2- خصائص القرارات المالية:

سنحاول إبراز أهم الخصائص منها[2]:

- ✓ إن بعض القرارات المالية قرارات مصيرية بالنسب للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- ✓ أن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة .
- ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، الأمر الذي يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

الفرع الثاني : قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح

1- قرار الاستثمار:

1-1 تعريف قرار الاستثمار: هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين قصد ربح مستقبلي، بحيث يكون الاستثمار مقبولا ادا تطابق مع المعايير المعمول بها أو حقق الأرباح المنتظرة[3] .

هو امتلاك أصل مالي على أمل تحقيق عائد مرضي مستقبلا من خلال المفاضلة بين تحقيق أقصى عائد وتحقيق اقل مستوى للمخاطر[4] .

---

[1] حمد خانم كاكه حمه، **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العراق، المجلد الثاني، العدد 7جوان 2019، ص 11.

[2] زرافة انتصار، **اثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ص 20.

[3] الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، دار ووائل للنشر والتوزيع، الجزء الأولى، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 335.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار التمويل، التحليل المالي**، مؤسسة الجامع، الإسكندرية، 2008 ،ص 53.

1-2 تصنيف قرارات الاستثمارية: تتمثل في ثلاث أنواع هي[1]:

قرارات استثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في منشأت الأعمال مثل النقد الاستثمارات المؤقتة الذمم المدين المخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدر المنشاة على تحقيق وتعظيم عائدها في تحديد ضمان السيولة المطلوبة فالقرار المالي السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة .

القرارات الاستثمارية طويل الأجل: تهتم هذه المجموعة من القرارات بإنفاق الاستثماري طويل الأجل المتمثل بالاستثمارات في الموجودات الثابتة المعروف عن هذا النوع من القرارات المالية انه أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي تحتويها ضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في منشاة الأعمال .

القرارات الاستثمارية الإستراتيجية: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمنشاة في اتساع النمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية .

1-3 خصائص الاستثمار:

يتكون القرار الاستثماري من عد خصائص أهمها[2]:

- ✓ انه قرار استراتيجي يحتاج الى اداة تمد البصر إلى المستقبل .
- ✓ إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- ✓ يمتد القرار الاستثماري دائما إلى الأنشطة مستقبلية بالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.
- ✓ نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد تستمر لفترة طويلة، بحيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونة.

[1] صباحي عبد الجليل، **الأساليب الكمية في ترشيد قرارات تمويل المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية التأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2013، ص29.

[2] سهيلة قندوز، **دوور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص48.

2- قرار توزيع الأرباح:

2-1تعريف سياسة توزيع الأرباح: هي مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح[1] .

هو مضمون لاتخاذ قرار توزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، تتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية التي ينتج عنها تعظيم سعر السهم[2] .

2-2 أنواع السياسات المتعلق بتوزيع الأرباح[3]:

أ- **سياسة تعتمد نسب مقسوم ثابتة:** ويقصد بنسبة مقسوم الأرباح بالنسبة المئوية (من كل وحدة نقدية ربح) سيتم توزيعها على الدفعات على شكل نقد، بقسمة أرباح السهم الواحد على ربحية السهم الواحد .

ب- **سياسة توزيع الأرباح منتظمة:** هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات أرباح ثابتة في كل فترة زمنية بشكل عام، يعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها ايجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية، غالبا ما تقوم المؤسسات التي تتبع مثل هذه السياسة بزيادة توزيعات الأرباح كلما تأكدت من زيادة أرباحها تحث هذه السياسة فان التوزيعات الأرباح لا تنخفض ابداً .

ج- **سياسة توزيع أرباح منتظمة ومنخفضة ومتزايدة:** تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة لكن بمبالغ منخفضة، وتقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات حتى تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، هذه السياسة تستخدم بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.

---

[1] سمية لزغم، **اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص04.

[3] محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 51.

الفرع الثالث: قرار التمويل

1- تعريف قرارات التمويل:

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها اصدرا أسهم جديدة أم اللجوء للاستدانة[1] .

هي قرارات الخاصة بالحصول على الأموال اللازمة للاستثمارات لإدارة تمويل العمليات الدورية اليومية هل ستكفي بالأموال أو الإيرادات التي ستحصل عليها من بيع أو ستقوم بالحصول على الأموال من المصادر الخارجي[2] .

هو القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر تمثل كيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمالي الأمثل[3] .

2- خصائص التمويل:

ان الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص منها[4]:

2-1الاستحقاق: يعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد لسدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2-2 الحق في الدخل: أي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل للمؤسسة.

---

[1] مليكة زغيب، الياس بوجعادة، **دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15افريل ،2009، ص 01.

[2] أسامة عبد الخالق الانصاري، الإدارة المالية، قاهرة، ص18.

[3] زينة مخلخل، **مساهمة المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار التمويل**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018، ص 206.

[4] بلخضري نصر الدين، يحلي ايمان، **أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017 ص 50.

2-3 الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة او الموجودات المتداولة تلجا إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات أخرى .

2-4 الملائمة: يعني أن تنوع المصادر التمويل تعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

3- العوامل المؤثر في قرار التمويل:

تتمثل أهم العوامل كالأتي[1]:

- ✓ تكلفة المصادر المختلفة لتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- ✓ عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائم مع المجال الذي يستخدم فيه الأموال.
- ✓ توزيع الأرباح أو القيود على مصادر تمويل أخرى.
- ✓ المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق فورات ضريبة وتخفض من المتوسط المرجح لتكلفة التمويل .

4- مصادر التمويل:

بشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل المتاحة لأي منشاة اقتصادي هي[2]:

مصادر التمويل الداخلية.

مصادر التمويل الخارجية.

4-1التمويل الداخلي: يعني مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون الاستثمارات الرأسمالية كذلك زياد رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمنشاة، يشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، مع ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل هي:

---

[1] حسناء هميلي، رميساء معلم، **القرارات التمويلية الإستراتيجية في تعظيم قيمة المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالي مؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص23.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

النوع الأول: هو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

النوع الثاني: هو التمويل الداخلي يهدف للتوسع في نشاط المنشاة الاستثماري بشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي: مخصصات الامتلاك، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

أ- مزايا التمويل الداخلي:

- ✓ التمويل الداخلي يعطي للمنشاة حرية الحركة شبه استقلال كلي عن المالكين الغير، قد يؤثر ذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجب دفعها عن الديون الخارجية .
- ✓ تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

إلا أننا نأخذ بعين الاعتبار معدل نمو توزيعات الأرباح المتوقع في المستقبل، بالتالي فانه يمكننا حساب تكلفة التمويل بواسطة الأرباح المحتجزة بواسطة رسملة توزيعات الأسهم العادي .

ب- عيوب التمويل الداخلي:

- ✓ يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من فرصة الاستثمارية المتاحة.
- ✓ قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشاة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل .

ج- تكلف التمويل الداخلي: التمويل الداخلي له تكلفة كغيره من مصادر التمويل، لكن المشكلة الأساسية في ذلك هي صعبة القياس تكلفة التمويل الداخلي.

يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة تعادل نسب المردود المطلوب من قبل المساهم العادي السبب في ذلك يعود إلى ضرورة أخذ تكلفة الفرصة بعين الاعتبار.

فالأرباح المحتجزة هي الأرباح الصافية الغير موزعة والمتبقي في المنشاة التي تعد في الواقع للمساهمين العاديين لان المنشاة تكون قد سددت فوائد الأسهم الممتاز، أمام الإدارة المنشاة إحدى الخيارين التاليين:

توزيع الأرباح على حملة الأسهم العادية، إعادة استثمارها في المنشاة .

عندما تتخذ إدارة المنشاة قرار باحتجاز هذه الأرباح تكون بذلك قد حجبت عن المساهم العادي فرصة الاستثمار تلك الأموال بنفسه في إي مجال أخر، بالتالي فان ذلك يترتب على الإدارة ضرورة استثمار هذه الأرباح المحتجزة بحيث تحقق ربحا صافيا يعادل نسب المردود المطلوب كحد أدنى من قبل المساهم العادي، إذا كانت عاجزة عن تحقيق ذلك فعليها ترك الفرص ذلك الاستثمار للمساهم العادي بنفسه.

في حال توازن سوق المال في نسب المردود المتوقع من السهم (اربا) يجب أن يساوي المردود من السهم العادي كحد ادني (س أ = س ع) بافتراض أن عائد السهم العادي =18 بالمئة فان على إدارة المنشاة أن تحقق مردودا على سهم الأرباح يساوي كحد أدنى 18بالمئة من الأرباح المحتجزة التي توزع على المساهمين حتى يتولى كل منهم استثماره بنفسه.

4-2 التمويل الخارجي:

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشاة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، تحصل المنشأة على تلك الأموال بشرط إجراءات يحدده سوق المال وعوائد الفرصة البديلة بالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجي إلى وقت أطول من التمويل الداخلي ذلك من اجل دراسة الوضع المالي وشرط التكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك، عادة يتوقف حجم التمويل الخارجي على العاملين التاليين:

- ✓ الاحتياجات المالية للوحدة.

لان التمويل الخارجي هو مكمل لتمويل الداخلي من اجل تغطية الاحتياجات المالية (الاستثمارية، الجارية) عاد لا يكفي التمويل الداخلي لتغطي الاحتياجات المالية للمنشأة بالتالي تلجا المنشاة الاقتصادية إلى التمويل الخارجي الذي يمثل ب:

- ✓ زيادة رأس المال (إصدار أسهم جديدة) عادية أو ممتازة كما في الشركات المساهمة أو زيادة مبالغ الشركاء في شركات الأشخاص.

الاقتراض: هو الحصول على قرض من البنك أو اصدر سندات قرض .

تكلف التمويل عن طريق زيادة رأس المال يتم عادة عن طريق إصدار الأسهم، الأسهم نوعان: الأسهم الممتازة، الأسهم العادية.

تكلفة التمويل بإصدار الأسهم الممتازة يعني تختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية بان الأولى تحصل عادة على معدل ثابت من الأرباح السنوية كذلك الأمر فان تكاليف إصدارها أعلى من تكاليف إصدار الأسهم العادية.

تكلفة التمويل بإصدار أسهم العادية: الأسهم السابقة تحصل في نهاية الفترة المالية على نسبة من الأرباح غير ثابت كما في الأسهم الممتازة بالتالي فان تكلفة التمويل بإصدار الأسهم العادية الجديدة اعلي من تكلفة التمويل بواسطة الأرباح المحتجزة نظرا لما تحمله المنشاة الاقتصادية من تكلفة إضافية تتمثل بتكلفة إصدار الأسهم الجديدة .

4-3 العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل:

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه عوامل خارجية[1]:

أ- العوامل الداخلية:

- ✓ طبيعة الاستثمارات المقترح تفنيدها والمتوقع الحصول عليها ومركز المشروع ودرجة ملائمته المالية.
- ✓ تركيب هيكل رأس المال نسبة المدين ودرجة السيولة الأصول ونسب عنصر النقدي من هذه الأصول معدل دوران البضاعة في المخزون.
- ✓ أسعار الأسهم لمشاريع المنافسة في السوق المالي، وقدرتها على الاستثمار .
- ✓ كفاءة إدارة الشركة وسمعتها .

ب- العوامل الخارجية:

- ✓ معدل الفائدة و أسعار الفائدة في السوق المالي ومدى توفر البدائل للتمويل.
- ✓ القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل والشروط المطلوب تحققها عند عملية الإصدار كالضمانات المطلوب حجم الاحتياطات الواجب احتجازوها.
- ✓ معدل الضريبة على الدخل.
- ✓ الدورات الاقتصادية من تضخم وكساد اقتصادي مدى تأثير ذلك على المشروع نسب هذا التأثير وطبيعة الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ودرجة انفتاح السوق .

[1] سمير حماد، يوسف رميلي، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص ادارة مالية، جامعة أكلي محمد اولحاج ،البويرة، 2018، ص48.

5- وظائف التمويل: يقوم التمويل بعدة وظائف مهمة خاصة في تحليل البيانات المالية التي ترتكز عليها بقية الوظائف الأخرى تتمثل هذه الوظائف فيما يلي[1]:

5-**1 تحليل البيانات المالية:** تختص بتحويل البيانات المالية إلى نمط يستخدم لمعرفة جوانب قوائم المركز المالي للمشروع.

5-**2 تحديد هيكل الأصول المؤسسة:** يعني ذلك حجم النقود المستثمر في أصول الثابتة والمتداولة.

5-**3 تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:** يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي، فالأول خاص بالمزيج الملائم للتمويل قصير الأجل بينما الثاني خاص للمفاضلة بين القروض قصير الأجل والدراسة المعمقة للبدائل المتاحة.

المطلب الثالث: علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي اتخاذ القرارات المالية

الفرع الأول: دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات[2]

1- **دور المعلومات في مرحلة الاستخبار (تشخيص وتحليل المشكلة):** تقوم نظم المعلومات بتخزين كميات هائلة من المعلومات التي يمكن أن تفيد صانع القرار يمكن إجمال دور نظم المعلومات في هذه المرحلة عبر النقاط التالي:

- ✓ توفر قاعدة البيانات معلومات تساعد على التعرف على المشكلات اكتشاف فرص الحل.
- ✓ تساهم نظم دعم القرار في الحل من خلال قدرتها على بناء النماذج وتحليلها.
- ✓ تساعد النظم الخبيرة في عملية تصنيف المشكلة من خلال تحديدها وإظهار مدى خطورتها.

2- دور نظم المعلومات في مرحلة التصميم: يتلخص دور نظم المعلومات في ضرورة التعرف على البدائل الممكنة لحل المشكلة . وعلى معيار مفاضلة بينها فان نظم دعم القرار يمكن أن توفر لها العديد من النماذج الرياضية والكمية التي تساعد في التعرف على مختلف الحلول .

[1] فاطمة معاوي، **دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص ادارة أعمال مالية، جامعة 8 ماي1945 ،قالمة، 2016 ،ص04.

[2] بلخضري نصر الدين، يحلى ايمان، مرجع سبق ذكره، ص69.

3- **دور نظم المعلومات في مرحلة البحث والاختبار:** أن نظم المعلومات في هذه المرحلة لا تقوم بصنع القرار، ولكن توفر النماذج الرياضية والكمية التي تساهم في تحديد الحلول الممكنة لحل المشكل وتقييمها ووفقا لمعايير محددة سابقا.

4- **دور نظم المعلومات في مرحلة التنفيذ:** تنفيذ القرار يستلزم عملية إقناع الأطراف المشاركة مختصة والأطراف التي تقوم بتنفيذه، يحتاج عملية الإقناع بالقرار على مخرجات نظام المعلومات كلما سهل الإقناع بها.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

1- مؤشرات التوازن المالي[1]:

1-**1رأس المال العامل:** يستخدم رأس المال العامل، في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

1-2 احتياج في رأس المال العامل: هي رأس المال العامل الذي يحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند موعد استحقاق الديون قصيرة الأجل.

1-3 **الخزينة:** هي مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال.

2- النسب المالية:

2-1 نسب التمويل:

النسب الأكثر استعمالا في تحليل المركز المالي[2]:

نسبة التمويل الدائم: تشير الى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، اذا كانت نسب اقل من 1، رأس المال العامل يكون سالبا يدل على ان جزء الأصول الثابتة مغطى بقروض قصير الأجل .

نسب التمويل الذاتي: مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة .

[1] أ. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ص35.

[2] محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة بالتالي درجة استقلاليتها، إذا كان حجم ديون كبير المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.

نسبة المديونية: تعبر عن مدى استخدام الديون في الهيكل المالي للشركة.

2-2 نسب السيولة:

نسبة العامة: تبين مدى تغطية الأصول المتداولة الديون قصيرة الأجل، كلما كانت نسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة.

نسبة السيولة المختصرة: تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق.

نسبة السيولة الجاهزة: توضح مقدرا النقدية المتاحة لدى المؤسسة

3-2 نسب المردودية[1]:

نسبة المردودية المالية: تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة ومدى مساهمتها في تحقيق النتيجة.

نسب المردودية الاقتصادية: تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين مؤسستين.

التمويل الذاتي: هو مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادر الداخلية دون اللجوء الى المصادر الخارجية .

في الأخير نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي له علاقة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية ذلك كلما قدم نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات مصداقية وموثوقية في الوقت المناسب، يكون القرار المالي ملائم وصحيح هذا يؤدي إلى نجاح المؤسسة واستمرارها لان اتخاذ القرارات بناءا على معلومات خاطئة يؤدي إلى قرار خاطئ ولا يمكن إصلاحه في المدى القصير بل القرارات المالية قرارات طويلة المدى .

[1] سمية لزغم، مرجع سبق ذكره، ص 118.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات عربية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات المحلية و العربية التي لها علاقة بنظام المعلومات المحاسبي وأخرى لها علاقة باتخاذ القرارات المالي.

الفرع الأول: دراسات محلية

الجدول رقم (1-1): دراسة السعدي عياد

الدراسة	السعدي عياد 2014
عنوان الدراسة	اثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية
نوع ومكان الدراسة	رسالة ماجستير، سطيف
إشكالية الدراسة	ما اثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادي ؟
أهداف الدراسة	تحليل مختلف البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسة
منهج الدراسة	الاستبيان برنامج التحليل الإحصائي
نتائج الدراسة	وجود علاقة طردية بين المحتوى ألمعلوماتي للمخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القرارات المالية وذلك باستعمال مخرجات

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على رسالة السعدي عياد.

الجدول رقم (1-2): دراسة حامدي علي

الدراسة	حامدي علي 2008
عنوان الدراسة	اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
نوع مكان الدراسة	رسالة ماجستير دراسة حالة الاوراس جامعة بسكرة
إشكالية الدارسة	ما هو اثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية ؟
أهداف الدراسة	معرفة جود المعلومات المحاسبي من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
منهج الدراسة	الاستبيان برنامج الحزمة الإحصائية SPSS
نتائج الدراسة	توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على رسالة حامدي علي.

الجدول رقم (1-3): دراسة عيادي عبد القادر

الدراسة	عيادي عبد القادر 2008
عنوان الدراسة	دوور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل
نوع ومكان الدراسة	رسالة ماجستير، الشلف
إشكالية الدراسة	كيف يمكن أن يساعد نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل على المؤسسة الاقتصادي ؟
أهداف الدراسة	معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ قرارات التمويل
منهج الدراسة	منهج الاستقرائي تحليل القوائم المالية
نتائج الدراسة	تطلب اتخاذ قرارات تمويل دراسة وتحليل القوائم المالية المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على رسالة عيادي عبد القادر.

الفرع الثاني: دراسات عربية

الجدول رقم (1-4): دراسة احمد عبد الهادي شبير

الدراسة	احمد عبد الهادي شبير 2006
عنوان الدراسة	دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية
نوع ومكان الدراسة	رسالة ماجستير فلسطين
إشكالية الدراسة	ما هو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ؟
أهداف الدراسة	تحديد بيان ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة
منهج الدراسة	استبيان برنامج الإحصائي SPSS
نتائج الدراسة	المعلومات المحاسبية دور مهم وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة – هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على رسالة احمد عبد الهادي شبير.

الجدول رقم (1-5): دراسة بسام محمود احمد

الدراسة	بسام محمود احمد2006
عنوان دراسة	دور نظم المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات الإدارية في منشات الأعمال الفلسطينية
نوع الدراسة ومكان	رسالة ماجستير فلسطين
إشكالية الدراسة	كيف يمكن تطوير نظم المعلومات تنتج معلومات محاسبية تدعم عملية اتخاذ القرارات وترشيدها في شركات المساهمة ؟
أهداف الدراسة	بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات كفاء للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية
منهج المتبع	استبيان برنامج التحليل الإحصائي SPSS
نتائج الدراسة	وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على دراسة بسام محمود احمد.

الجدول رقم (1-6): دراسة معتصم أيمن محمد الحلو

الدراسة	معتصم أيمن محمد الحلو
عنوان الدراسة	مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية
نوع ومكان الدراسة	رسالة ماجستير فلسطين
إشكالية الدراسة	ما مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية ؟
أهداف الدراسة	بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية الفلسطينية
منهج الدراسة	استبيان برنامج التحليل الإحصائي SPSS
نتائج الدراسة	وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل الخاص فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على رسالة معتصم أيمن محمد الحلو.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية

الجدول رقم (1-7): دراسةCarlos A Rojas,Kramerchàvez ,Milka E Escalera

الدراسة	2015Carlos A Rojas,Kramerchàvez ,Milka E Escalera
عنوان الدراسة	القرار المالي وعلاقته بالقيمة المضافة
مكان الدراسة	مقال، ايطاليا
أهداف الدراسة	تحليل العلاقة بين اتخاذ القرارات المالية من جهة مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع خلق قيمة اقتصادية للمؤسسة
منهج الدراسة	استبيان عن طريق chi-squaerX2
نتائج الدراسة	ووجود أدلة كافية في العينة لإثبات من منظور أصحاب أو مديري الشركات تعد القرارات المالية أداة تعزز النمو في العمل وتزيد من قيمة المساهمين

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم (1-8): دراسة AkanbiRaibatAfebike

الدراسة	2017 AkanbiRaibatAfebike
عنوان الدراسة	نظام المعلومات المحاسبية وعملية صنع القرار في الإدارة
نوع ومكان الدراسة	مقال، نيجيريا
أهداف الدراسة	تأثير نظام المعلومات المحاسبي في صنع القرار الإداري تحديد مدى فعالية نظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار
منهج المتبع	استبيان تم استخدام إحصائيات chi-squareX2
نتائج الدراسة	إن استخدام ais يعزز اتخاذ القرار في تصنيع الصناعات وان هناك علاقة قوية بين استخدام المنظمات AIS والكفاءة الإدارية

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم (1-9): دراسة NubiaLsabel Diaz ortega , jyan Manuel Villamizar Ramirez

الدراسة	NubiaLsabel Diaz ortega , jyan Manuel Villamizar 2017Ramirez
عنوان الدراسة	استخدام نظام المعلومات المحاسبي كدليل لصنع القرار
نوع ومكان الدراسة	مقال، كوكوتا
أهداف الدراسة	تأثير نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الصغيرة والمتوسطة
المنهج المتبع	الاستبيان
نتائج الدراسة	تأثير الكبير لاستخدام المعلومات من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في هذه الشركات

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم (1-10):دراسةZaherAbdelfattahAlslehar ,FarouqRafiq Altahtamouni

الدراسة	ZaherAbdelfattahAlslehar ,FarouqRafiq Altahtamouni2014
عنوان الدراسة	العلاقة السببية بين القرارات المالية وأثرها على الأداء المالي
نوع الدراسة ومكان	مقال، الأردن في بنوك
أهداف الدراسة	إيجاد العلاقة السببية بين القرارات المالية (قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح وقرار التمويل) والعلاقة بين تلك القرارات والأداء المالي
منهج الدراسة	استبيان على مجموع من البنوك
نتائج الدراسة	وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين قرار الاستثمار قرار التمويل وعدم وجود علاقة سببية بين توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: مقارن بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراسة الحالية و دراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا.

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والمحلية والعربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-11): مقارنة بين دراسة الحالية مع الدراسات المحلية والعربية

عموما كل الدراسات يوجد تشابه كبير فيها من حيث الموضوع نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالي.

والاختلاف في فترة الدراسة حيث الدراسة الحالية امتدت من 2016 إلى 2018 ومكانها في مؤسسةALFAPIPE واغلب الدراسات استعملت الاستبيان.

المقارنة	أوجه التشابه	اوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة السعدي عياد	تشابه في الموضوع كلاهما يدرسان الجزء المستقل والمتغير	مكان الدراسة سطيف وطريقة التحليل باستعمال الاستبيان spss سنة الدراسة
الدراسة الحالية مع دراسة حامدي علي	تشابه في الجزء المستقل	المنهج المتبع الاستبيان
الدراسة الحالية مع دراسة عيادي عبد القادر	كلا دراستين تدرسان المتغير والمستقل قرارات التمويل جزء من القرارات المالية إتباع نفس المنهج الاستقرائي في دراسة حالة تحليل القوائم المالية	شملت مدة دراسة 2002-2006مكانه الدراسة مؤسسة الاسمنت في شلف
دراسة الحالية مع دراسة احمد عبد الهادي شبير	المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات المحاسبي	المنهج المتبعspss
دراسة الحالية مع دراسة بسام محمود احمد	الجزء المستقل وهو نظم المعلومات المحاسبية شامل أكثر من دراسة الحالية	المنهج المتبع spss
دراسة الحالية مع دراسة معتصم أيمن الحلو	تشابه في الجزء المتغير	المنهج المتبع الاستبيان spss

المصدر: من إعداد الطالبة .

الفرع الثاني: المقارنة بين الدارسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

الجدول رقم (1-12): الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

كل الدراسات مخالفة مع الدراسة الحالية من حيث البلد والمنهج المتبع .

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة Carlos A Rojas,Kramerchàvez ,Milka E Escalera	من حيث المتغير المستقل درس القيم	ايطاليا في سنة 2015استبيان عن طريق chi-square X2
الدراسة الحالية مع دراسة AkanbiRaibatAfebike	التغير المستقل	المنهج المتبع في دراسة حالة استبيان تم استخدام إحصائيات chi-square X2 في نيجريا تمت الدراسة سنة 2017
الدراسة الحالية مع دراسة NubiaLsabel Diaz ortega , jyan Manuel Villamizar Ramirez	المتغير المستقل	استبيان في كوكوتا سنة 2017
الدراسة الحالية مع **درلسة** Zaher Abdelfattah Alslehar ,Farouq RafiqAltahtamouni	كلاهما درسا القرارات المالية	استبيان في مجموعة من البنوك في الأردن، شملت هده الدراسة من 2002-2011

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على دراسات سابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض للإطار التطبيقي لنظام المعلومات المحاسبي تتجلى لي أن هذا النظام هو احد انظم المعلومات الإدارية يهدف إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل إليها بعد جمع ومعالجة البيانات المحاسبية، ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي من المعلومات التي تخدم أهداف إدارة المشروع والموظفين والتي من خلالها يتخذ القرار .

تعتبر عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة ما يترتب عليها من اثأر سواء على المدى الطويل أو المدى القصير تأتي القرارات التمويل في مقدم هذه القرارات، حيث أن مخرجات نظام هي القوائم المالية عند تحليلها وحساب المؤشرات يتم معرف الوضعية المالية للمؤسسة على أساسها يتخذ القرار، وفي الأخير لابد للإدارة أن تقوم في كل الحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات المناسبة بتجميع ما يلزمها من معلومات .

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة

الجزائرية لصناعة

الأنابيب ALFAPIPE

بغرداية

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPEبغرداية

تمهيد الفصل:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى نظام المعلومات المحاسبي والقرارات المالية سأحاول في هذا الفصل إسقاط الجزء النظري على الميدان، وقد اخترت في الإطار مؤسسة الجزائري لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFAPIPE، بغرداية لمعرفة كيف تستخدم القوائم المالية التي على أساسها تتخذ القرارات المالية المطبقة وتناولت في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة.

المبحث الثاني: اثر نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب بالجزائر وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة إلى حساسية النشاط الذي تعمل فيه تعاملاتها مع الخارج، خصصت في المبحث ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة

الفرع الأول: المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

تمثل صناعة الحديد و الصلب الركيزة الأساسية وتحديد الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، البناء، الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية البترولية وتوفير فرص العمل، من أهم مؤسسات الصناعية نجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALDAPIPE التي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في ISO9001 وشهادة جودة المنتجات البترولية API-QI بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة ISO14001، تسجيلها في مواصفة ISO18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية السلامة .

الفرع الثاني: نشأة التاريخية للمؤسسة

تم إنشاؤها بغرداية عام 1974 برأس مال (7.000.000.000دج) قد تم انجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية HOCH بالمنطقة الصناعية بنورة التي تبعد 10كلم عن الولاية على مساحة 23000متر مربع 969 عامل، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشرع، قد مرت بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة التي نوضحها فيما يلي:

- في 05 نوفمبر 1983، تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 1983/11/13م.
- في سنة 1986 تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها.
- في سنة 1992 انضمت وحدة غرداية إلى وحدتين هما:
  - ✓ وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية ISP والتي كانت تضم حوالي 390 عامل .
  - ✓ وحدة الخدمات المختلفة UPD التي كانت تضم حالي 350 عامل.
- في سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان .

- سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديدتين نظرا لفشل التسيير في الوحدة والخدمات المختلفة وبعدها أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة تسمى وحدة الأنابيب الحلزوني الخدمات القاعدية.
- سنة 2000 بعد إعادة الهيكلة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز PIPE GAZ مستقلة ماليا تابعة لمجمع GROOP ANABIB .
- في 20 /2001/01 تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية ISO9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي APIQ1 .
- 2003/08/15 تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره للمحافظة على الشهادة قامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام.
- في سنة 2006 فكرت المؤسسة PIPE GAZ في مشروع الشراكة مع مؤسسة الأنابيب غاز بالرغاية ALFA TUS لزيادة رأس مالها .
- في 2007 اندماج شرك أنابيب الغاز مع ألفا تيس
- تعتبر وحدة أنابيب الغاز ALFA PIPE بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى يكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات كما تسعى إلى جلب المستثمرين .

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحرقات، إضافة إلى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المواد الأولية التي تحصل عليها إما من مجمع الحديد والصلب بالحجاز أو عن طريق الاستيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مررا بثلاث ورشات وهي:

- ✓ **ورشة الإنتاج:** تحتوي على أربع آلات للإنتاج ينتج عنها منتج نصف مصنع وأحيانا يكون تام.
- ✓ **ورشة التغليف الخارجي:** مختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليتيلان، ينتج عنها منتوج نصف مصنع ويكون تام للأنابيب الموجهة لنقل البترول .
- ✓ **ورشة التغليف الداخلي:** التغليف بطلاء غازي آدا كان لنقل المحروقات ومائي ادا كان لنقل المائي .

تشغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير، أما ادا كانت غير ذلك فتشغل بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلب، تبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن

أما الصافية 100 ألف طن، يتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508ملم إلى 1625ملم وطوله من 07 متر إلى 13 متر.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادي للمؤسسة.

- ✓ المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والمحروقات، حيث تقوم بتغطية حوالي 60% من احتياجات السوق الوطني .
- ✓ على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص من البطالة.
- ✓ تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصف عامة غرداية وبصفة خاصة، مما يزيد من فعالية دورها وموقعها الاستراتيجي والمساهمة في إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تدفعها .
- ✓ تلعب دور فعال على المستوى الدولي في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجاتها خاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO9001او APOQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الايزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية مع تنفذيها لنظام الرعاية والسلامة البيئي HSE.

الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية

تعد الأهداف الاستراتيجية سببا لتميز المؤسس واستمرارها من أهم الأهداف:

- ✓ المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري).
- ✓ السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب التكوين المستمر.
- ✓ تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية.
- ✓ العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجم عنها.
- ✓ المساهمة في تنمية المنطقة والعمل علة امتصاص البطالة، ذلك بخلق مناصب شغل جديد.
- ✓ تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها .

- ✓ العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من اجل اكتساب التكنولوجيا الجديد في مجال عملها.
- ✓ المساهمة في التنمية الوطني ذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية.
- ✓ محال كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.
- ✓ العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة .
- ✓ توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العمل الصعبة) .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات، يمكن التطرق لمختلف المديريات:

الرئيس المدير العام:

هو اعلي سلطة في المؤسسة، مسؤول عن استراتيجياتها العامة والعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا .

مساعد المدير العام:

- **مساعد المدير العام للأمن:** الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعملائها يسهر على تطبيق قاعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة .
- **مساعد المدير العام لمراقبة الجودة:** يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجدة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة.
- **مساعد المدير العام لمراقبة التسيير:** المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار.
- **مساعد المدير العام القانوني:** اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، حل المنازعات المرفوعة في المحكمة.
- **مساعد المدير العام للمراجعة:**

المديريات:

1. **المديريات الفنية:** تتمثل في
   - ✓ تحيد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار .
   - ✓ تعمل على تصليح الإعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.
   - ✓ تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاص بالطلبيات المقدمة للمؤسسة .

دائرة المستخدمين، دائرة التسيير، دائرة الإعلام الآلي.

2. **مديرية التموين:** تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة والمورد حيث تقوم بالتفاوض معه سواء كان محليا او أجنبيا لتوريد ما تحتاج إليه (مواد أولية، قطع غيار ...الخ) وتضم هذه المديرة: دائر الشراء .
3. **مديرية المالية:** تعد من المديريات الرئيسية لعملها الحساس، تهتم بمختلف الحسابات ومراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والتسجيلات المحاسبية، إضافة إلى إعداد مختلف الميزانيات مراقبتها، بهدف تحديد الحالة المالية للمؤسسة ومتابعة سير النشاط فيها وتضم الدوائر التالية:

دائرة المحاسبة: تسجل العمليات المحاسبية (شراء وبيع) التي تقوم بها المؤسسة في اطار ممارسة نشاطها .

دائرة الخزينة: تتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة تعمل على حفظ التوازن المالي لها .

الشكل رقم (2-1) يضح الهيكل التنظيمي لمدرية المالية والمحاسبة

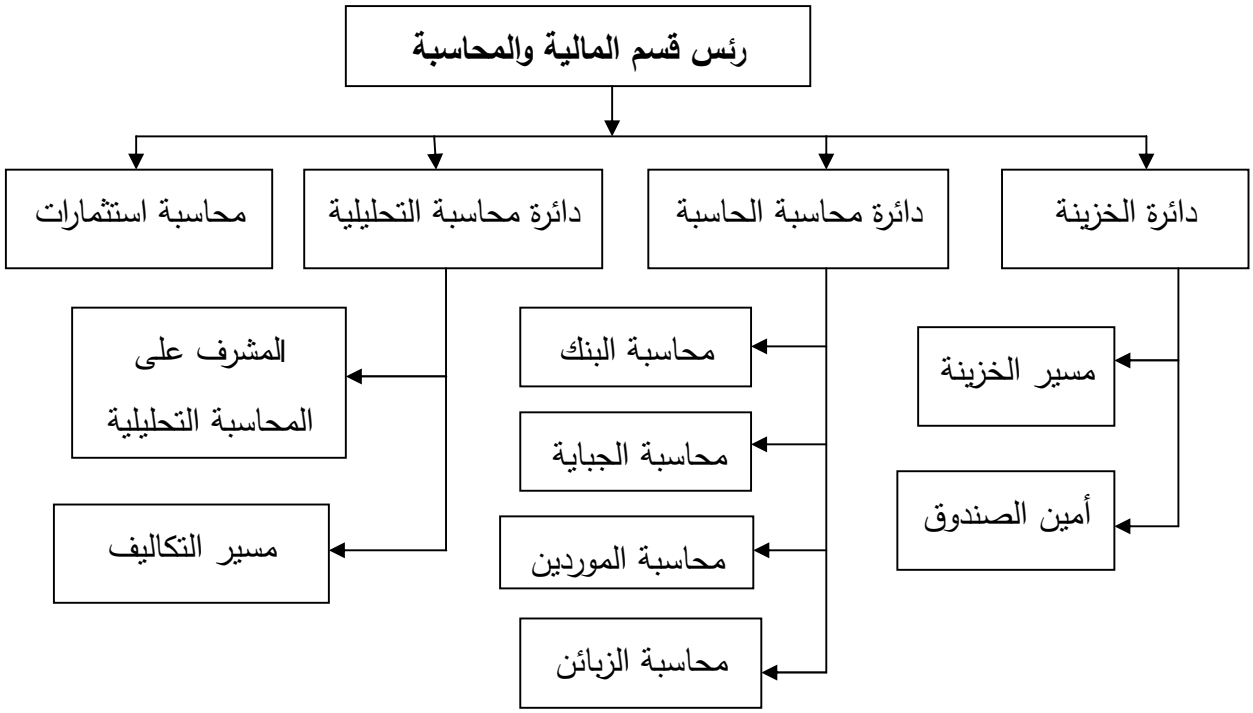

المصدر: مصلحة المحاسبة

4. **مديرية التجارة:** تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة والزبون، تقوم بالتفاوض معه على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبيات، السعر والوقت ....الخ، تضم دائرتين: دائرة التجارة ودائرة التسويق .

الهيكل التنظيمي للمؤسسة صناعة الأنابيب الحلزونية الشكل رقم (2-2)

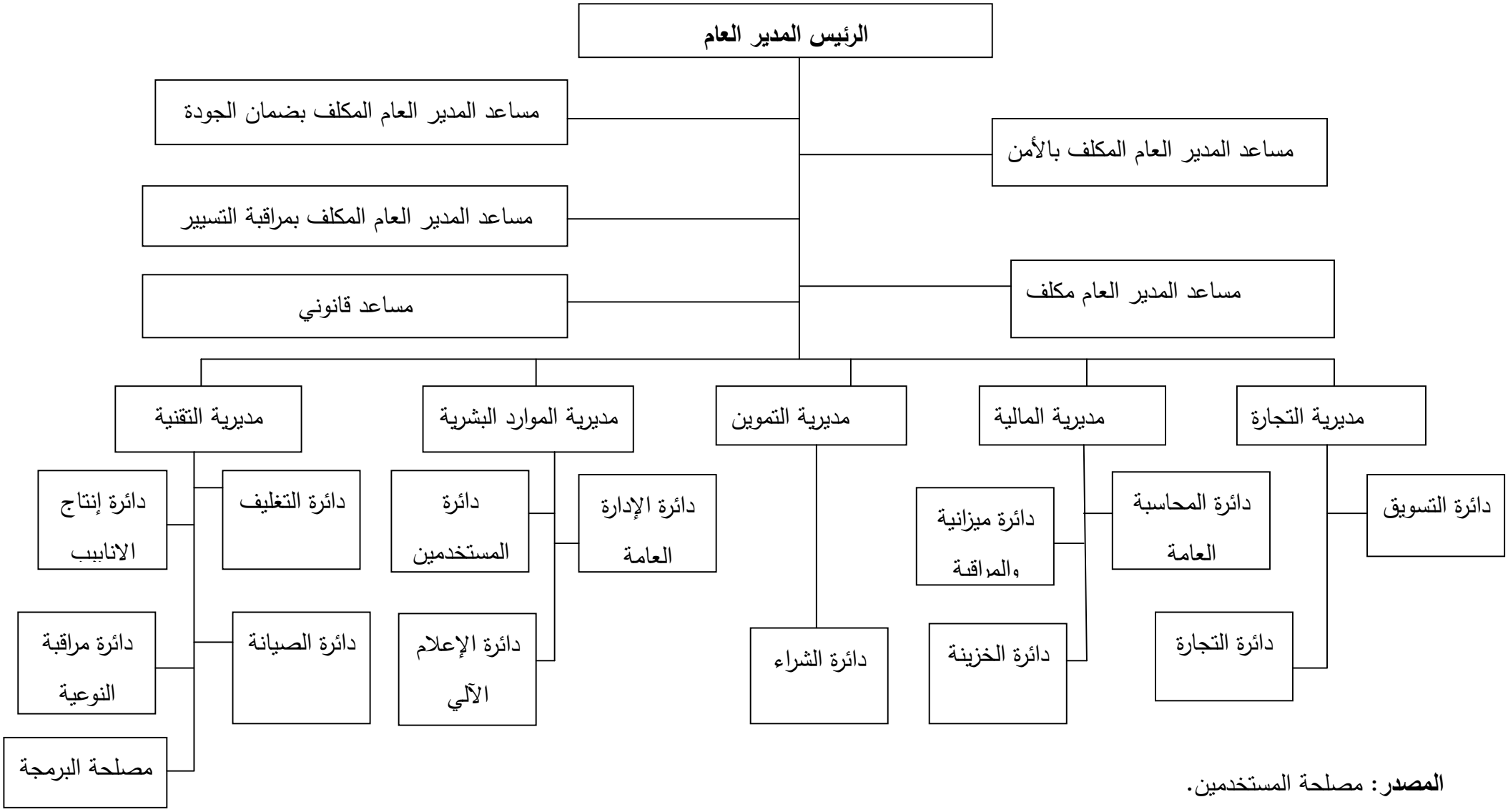

المصدر: مصلحة المستخدمين.

المبحث الثاني: آثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

بغرض الدراسة اثر نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز تطلب مني معرفة الدور الذي تأدية القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة

الفرع الأول: المقابلة

اعتمدت في دراستي على المقابلة والتي تعد من أهم الأدوات شائعة الاستخدام، من حيث تمت المقابلة مع مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية بمؤسسة ALFEPIP بغرداية، لطرح الأسئلة بقصد الحصول على إجابات دقيقة، وتمثلت الأسئلة فيما يلي:

نتائج المقابلة:

بإتباع أسلوب المقابلة المستخدم للحصول على الإجابة عن الإشكالية التأكد من فرضياتها من خلال مجموعة من الأسئلة، سأقوم بتحليل أجوبة المقابل كالاتي:

ج1- مدخلات نظام المعلومات المحاسبي هي عبارة عن وفواتير، وصل الاستلام، وصل الطلبيات، وصل الدخول، وصل الخروج ..... الخ، سواء الأمر تعلق بعمليات الشراء أو عمليات البيع.

ج2- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في القوائم المالية، التقارير الإدارية.

ج3- تقوم المؤسس بمعالجة المعلومات المحاسبية عن طريق تبويب الوثائق حسب اليوميات (الشراء، البيع) تمم بترتيب الحسابات، تم تقوم المحاسب بالإجراءات اللازمة لمعالجتها عن طريق الطريقة المخصصة لها.

ج4- نعم تقوم المؤسسة بتحديث وتطوير نظامها كلما كانت الضرورة إلى ذلك، أخر تحديث سنة 2016.

ج5- المسؤول عن التقرير هو مجلس الإدارة .

ج6- نعم للمحاسب دوور وذلك من خلال إعطاء رأيه والاقتراح ولكن ليس هو من يتخذ القرار .

ج7- يعود القرار النهائي لاختيار قرار التمويل لمجلس الإدارة .

ج8- تقرير الإنتاج، تقرير التموين وتقرير مراقبة التسيير.

ج9- تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي عند اتخاذ أي قرار في المؤسسة، ذلك عن طريق التحليل المالي الذي يقوم به المحاسب سنويا، لتحدد بناءا عليه وضعية المؤسسة.

ج10-تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الفعالة بما يتناسب مع الوضعية المالية للمؤسسة.

ج11- الخصائص الضرورية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها هي: وجود الموثوقية في المعلومة بالدرج الأولى، الملائمة الشفافية والرقابة الجيدة سواء الداخلية أو الخارجية .

ج12- يتم تحديد إذا كانت المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة ذات منفعة أم لا عندما تكوون المعلومة صحيحة وهذا يرجع إلى درجة ثقة المؤسسة في المصدر الذي تحصلت منه على المعلومة، أيضا يجب أن تكون سهلة الاستخدام بالنسبة للمؤسسة.

ج13- نعم تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتها التمويلية .

ج14- نعم تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ القرار وذلك عن طريق الاعتماد على المطبوعات الحكومية والقوانين.

ج15- أهم المتطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار لدى المؤسسة هي: توفر الرشادة والأمانة لديه بالإضافة إلى خبرته .

ج16- تقوم بحساب النسب التالية رأس المال العامل، احتياج في رأس المال العامل، الخزينة، التمويل الذاتي، التمويل الدائم ،غيرها

ج17- قرارات تخص سير العمل، قرارات تنظيم العمل، قرارات الإستراتيجية.

ج18- يؤثر قرار التمويل على المؤسسة في تسيير الاستثمارات وإعادة هيكلة والتكوين والتطوير التكنولوجي.

ج19- الأسس التي يتم بها تخزين المعلومات المحاسبية وتصنيفها وتسجيلها وعرض الكشوف التي تعكس الصور الحقيقية للوضعية المالية لمعطيات العديدة والقاعدية وممتلكات المؤسسة وكذا ووضع الخزينة في كل سنة مالية.

ج20- غالبا لا توجد مشاكل إلا في حالة عدم وجود مشاريع إنتاجية قد تلجئ للبنوك لإعادة جدول تمويلها.

ج21- نعم كل عملية اتخاذ قرار يجب أن تجمع كل المعلومات المحاسبية.

ج22- تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة يكمن في طبيعة المخرجات ومدى تقديمها لمعلومات مفيدة وكذا التوافق مع جميع المدخلات .

الفرع الثاني: القوائم المالية والتقارير

مؤسسة صناعة الأنابيب كغيرها من المؤسسات الاقتصادية مجبرة على العمل بالمحاسبة العامة مسك كل الدفاتر المحاسبية، حيث تنتج قوائم مالية وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي، التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات منها أهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى بعض التقارير المهمة في عملية دعم القرار اشتملت معطيات الدراسة على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، حيث تمتلث هذه الوثائق في (الميزانية حسابات النتائج لفترة ثلاث سنوات من 2016 إلى 2018) يتم تحليل هذه الوثائق وصولا إلى المؤشرات التوازن والنسب المالية وكرق تقييم التمويل .

1 **الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج:**

1-1 **الميزانية العمومية:** يتم إعداد الميزانية المحاسبية في كل دور مالية بعد الانتهاء من عملية الجرد كما هو موضح فالجدول التالي:

جانب الأصول:

الجدول (2-1): جدول يوضح جانب الأصول لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFEPIP

الوحدة دج

الأصول	2016	2017	2018
بناءات	90034117.97	340373975.64	327018355.73
أصول ثابتة	690027345.55	1809487556.32	1644700865.32
أصول قيد التقدم	1550705127.31	656192476.14	599932900.87
أصول مالية	1605000.00	1048500.00	1048500.00
أصول الضريبة المؤجلة	371150552.57	479439219.48	382765668.16
مجموع الأصول غير متداولة	2750522143.40	3286541727.58	2955466290.80
مخزون	3118205189.09	153047145.04	5238322398.69
عملاء	1753278371.32	895440407.99	1042874756.88
مدينون آخرون	753303295.00	941371258.55	81480556.36
ضرائب وما يماثلها	14490166.00		1081049.66
الخزينة	387667566.59	70949944.52	224795740.27
مجموع الأصول المتداولة	6026944588.00	3438233356.10	6588553601.86
مجموع الأصول	8730466731.40	6724775083.68	9544019891.94

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

جانب الخصوم:

الجدول (2-2): جدول يوضح جانب الخصوم لمؤسسة ALFEPIP

الوحدة دج

الخصوم	2016	2017	2018
صافي الدخل حقوق الملكية ربط الحساب	583003799.94	1510135614.23 20326069.18	-281821941.50 5338330617.62
مجموع رأس المال الخاص	583003799.94	1530461683.41	5056508676.12
ضرائب مؤجلة إيرادات	111769051.60 184072375.43	111769051.60 2190610678.93	 1696799597.11
مجموع الخصوم غير متداولة	1951841427.03	2302379730.53	196799597.11
موردين ضرائب ديون أخرى	361879285.76 23033320.00 5810708898.67	382089279.29 11501182.00 2498343190.45	1289313868.63 15559123.00 1485838627.08
مجموع الخصوم المتداولة	6195621504.43	2891933669.74	2790711618.71
مجموع الخصوم	8730466731.40	6724775083.68	9544019891.98

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2-1 حسابات النتائج:

جدول (2-3): حسابات النتائج خلال السنوات 2016-2018 **الوحدة دج**

المبيعات / السنوات	2016	2017	2018
المبيعات	6540144838.63	8368947937.91	2825741656.53
الإنتاج المخزن	-403662691.85	-720249822.20	1108018048.09
الإنتاج المثبت	5581578.02	5095825.34	3696625.44
1- إنتاج السنة المالية	6142063724.80	7653793941.05	3937456330.06
المشتريات مستهلكة	-3167920857.58	-3896014906.54	-2869952786.05
الخدمات الخارجية	-363715579.82	-381702266.71	-134295280.55
2- استهلاك السنة المالية	-3531636437.40	-4277717173.25	-3004248066.60
3- القيمة المضافة للاستغلال	2610427287.40	3376076767.80	933208263.46
أعباء المستخدمين	-1696667532.53	-1183714060.10	-1208805328.94
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-83835112.21	-85621483.96	-31310091.20
4- إجمالي فائض الاستغلال	829924642.66	2106741223.74	-306907156.68
المنتجات العملياتية الأخرى	16732824.22	119839334.06	72503985.35
الأعباء العملياتية الأخرى	-11625682.64	-11653232.27	-7196124.57
المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-894254096.70	-1220181516.76	-609437175.74
الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات	704448583.07	447721361.91	717973082.01
5- النتيجة العملياتية	645226270.61	1442467170.68	-133063389.63
المنتجات المالية	32795746.74	6062781.25	9940845.39
الأعباء المالية	-96467377.95	-46683004.61	-173794897.54
6- النتيجة المالية	-63671631.21	-40620223.36	-163854052.15
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	581554639.40	1401846947.32	-296917441.78
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	1449160.54	108288666.91	15095500.28
إجمالي الإيرادات من الأنشطة العادية	6896040878.83	8227417418.27	4737874242.81
إجمالي نفقات من الأنشطة العادية	-6313037799.94	-6717281804.40	-5019696184.31
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	583003799.94	1510135614.23	-281821941.50
9- صافي نتيجة السنة المالية	583003799.94	1510135614.23	-281821941.50

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2- التقارير:

زيادة على القوائم المالية توجد تقارير تقدمها المؤسسة لأهميتها البالغة من خلال احتوائها على مختلف المعلومات التي توجه وتساعد الإدارة في وظائفها المتعلقة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، حيث توجد تقارير يومية وأخرى شهرية وسنوية.

تعتبر التقارير من أهم الأدوات التي تستعملها الإدارة لمتابعة واكتشاف الانحرافات التي يمكن حدوثها في الوقت المناسب مع اتخاذ كامل الإجراءات الضرورية لتصحيحها، سوف اعرض بعض التقارير .

2-1 تقرير الإنتاج:

الجدول (2-4) تقرير الإنتاج لمؤسسة صناعة الأنابيب لشهر مارس 2018

البيان	شهر مارس			لإنتاج المتراكم		
	التقديري	الفعلي	المعدل	التقديري	الفعلي	المعدل
الورشة1	40000.00	25914.33	64.7%	120000.00	75800.00	63.1%
الورشة 2	35000.00	24064.80	68.7%	105000.00	70660.00	76.3%
الورشة 3	30000.00	24034.23	80.1%	90000.00	78630.00	87.36%
الورشة 4	30000.00	22879.07	76.2%	90000.00	77600.00	86.2%

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2-2 تقرير النشاط:

الجدول (2-5) تقرير النشاط في 2018/03/31 الوحدة متر

الوحدة	الأنابيب		
	الورشة	الإنتاج	المتراكم
غرداية	1	25914.33	75800.00
	2	24034.80	70660.00
	3	24034.23	78630.00
	4	22879.07	77600.00
	المجموع	96892.43	30269

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية .

2-3 تقرير المواد المستهلكة

الجدول (2-6): تقرير المواد المستهلكة في 2018/03/31

البيان	المتوقع	الفعلي
Fil soudage	10500000.00	6631000.00
Flux de soudage	12000000.00	8850000.00
Epoxy	8500000.00	4533000.00
Polythelane	9800000.00	52302000.00
Adhesive	11000000.00	7683000.00
Peinture	9500000.00	6184000.00
Bobines acier	700000000.00	564351000.00

المصدر: مؤسسة صناعة الأنابيب بغرداية، مصلحة المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

الفرع الأول: تحليل الأفقي للميزانية وتحليل حسابات النتائج لسنوات 2016-2018

التحليل الأفقي: هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين فقرات المركز المالي أو قائمة الدخل، ذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فترة زيادة أو نقصان، هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا، بشكل عام فان التحليل الأفقي يساعد:

- اكتشاف سلوك بند من بنود الحسابات الختامية موضع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم انجازات نشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك من ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير .

1-الميزانية:

جانب الأصول

الجدول (2-7) يمثل التحليل الأفقي لجانب الأصول للمؤسسة بين سنتين 2016-2017 والسنتين 2017-2018.

الأصول	التغير بين 2016-2017	النسبة	التغير بين 2017-2018	النسبة
بناءات	331370557.67	368	-133355619.91	-3.92
أصول ثابتة	11194600210.77	162	-1647866911	-9.10
أصول قيد التقدم	-894512651.17	-57.68	-56259575.27	-8.57
أصول مالية	-556500	-34.67	-	-
أصول الضريبة المؤجلة	108288666.91	29.17	-96673551.32	-20.16
مجموع الأصول غير متداولة	-2374870415.82	-87.84	-331075437.5	-10.07
مخزون	-1587733444.05	-50.91	3707850653.65	242.26
عملاء	-857837963.33	-48.92	147434348.89	16.46
مدينون آخرون	188067963.55	24.96	-859890702.19	-91.34
ضرائب وما يماثلها	-14490166.00	-100	1080149.46	-
الخزينة	-31671762.07	-81.69		
مجموع الأصول المتداولة	-2588711231.9	-42.95	3150320245.76	91.62
مجموع الأصول	-2005691647.72	-22.97	2819244808.26	41.92

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزانية المؤسسة.

نلاحظ التغير بين سنة 2016 2017 فالأصول غير متداولة كان سالب بنسبة كبيرة 87.69- أما بالنسبة للتغير في سنة 2017 2018 كان التغير 10.07- أما الأصول المتداولة كانت تحتل قيمة اكبر كان التغير موجب حيث قدر ب91.62 .

جانب الخصوم:

الجدول (2-8): يمثل التحليل الأفقي لجانب الخصوم بين سنتين 2016 و2017 وبين السنتين 2017 و2018.

الخصوم	التغير بين 2016و2017	النسبة	التغير بين2017 و2018	النسبة
صافي الدخل	927131814.29	159.02	-1791957555.73	118.60
حقوق الملكية	20326069.18	-	-203260069.18	-
ربط الحساب	-	-		-100
مجموع رأس المال الخاص	947457883.47	162.51	3526046992.71	130.39
ضرائب مؤجلة	-	-	-111769051.60	-100
إيرادات	350538303.5	190.43	-493811081.82	-22.54
مجموع الخصوم غير متداولة	350538303.5	17.95	-605580133.42	-26.30
موردين	20210011.53	5.58	907224571.34	237.43
ضرائب	-11532138	-50.06	4057941	35.28
ديون أخرى	-3132365708.22	-57	-1012504563.37	-40.52
مجموع الخصوم المتداولة	-3030687834.69	-53.32	-101222051.03	-3.50
مجموع الخصوم	-2005691647.72	-22.97	2819244808.26	-41.92

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزانية المؤسسة.

نلاحظ أن الخصم غير متداولة كان تغير بمقدار 17.95 أما الخصم المتداولة كان التغير سالب ب 22.97- أما التغير بالنسبة لسن 2017 2018 كان فالخصم غير متداولة سالب ب 26.30- أما الخصم المتداولة تغير أيضا سالب بنسبة 3.50- .

2- حسابات النتائج:

الجدول (2-9): تغيرات في حسابات النتائج بين 2016 -2017 وبين2017-2018.

البيان	التغير بين2016-2017	النسبة	التغير بين 2017-2018	النسبة
رقم الإعمال	182880309.28	2.79	-5543206281.38	66.35
إنتاج السنة	1511730216.25	24.61	-3716337610.99	-48.55
استهلاك السنة المالية	-764080745.85	-21.63	1272469106.65	-29.76
القيمة المضافة للاستغلال	765649480.4	29.33	-2442868504.34	-72.35
إجمالي فائض الاستغلال	1276816581.08	157.64	-2413648380.42	-114.56
النتيجة العملياتية	797240900.07	123.55	-2773101064.31	-192.24
النتيجة المالية	23051407.85	23.02	-123233828.79	-303.38
النتيجة العادية قبل الضريبة	820292307.92	141.05	-1698764389.1	-121.18
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	927131814.29	159.02	-1791957555.73	-118.66
صافي النتيجة السنة المالية	927131814.29	159.02	-1791957555.73	-118.66

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على جدول حسابات النتائج المؤسسة.

المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ قرارات تمويل في المؤسسة

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة

الجدول (2-10) : الاستخدامات لدى المؤسسة لسنوات 2016-2017-2018.

البيان / السنوات	2016	النسبة	2017	النسبة	2018	النسبة
الأصول الثابتة	2750522143.40	31%	3286541727.58	49%	2955466290.08	31%
قيم الاستغلال	3118205189	36%	1530471745	23%	5238322399	55%
قيم قابلة لتحقيق	2521071832	29%	1836811667	27%	112543563	12%
قيم جاهزة	387667567	4%	7094994452	1%	224795740.27	2%
الأصول المتداولة	6026944588.00	69%	3438233356.10	51%	6588553601.86	69%
مجموع الأصول	8730466731.40	100%	6724775083.68	100%	9544019891.98	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية.

ولتسهيل القراءة يمكنني عرضها في الأشكال التالية:

الشكل (2-3): أعمدة بيانية للاستخدامات لسنوات 2016-2018

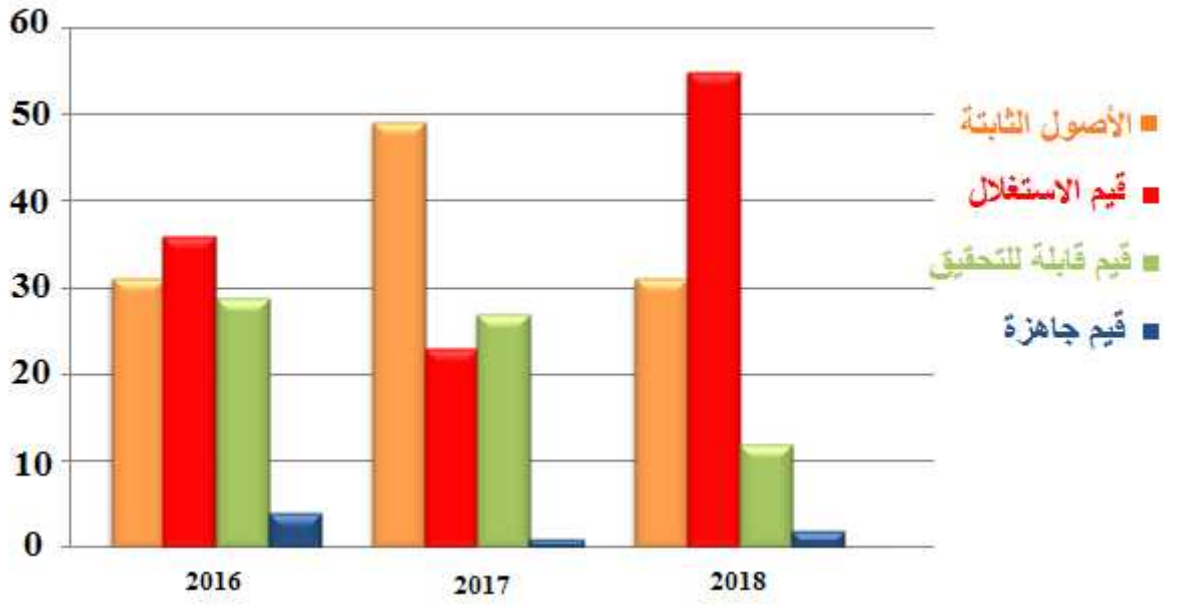

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل (2-4): يمثل الدائرة النسبية للاستخدامات

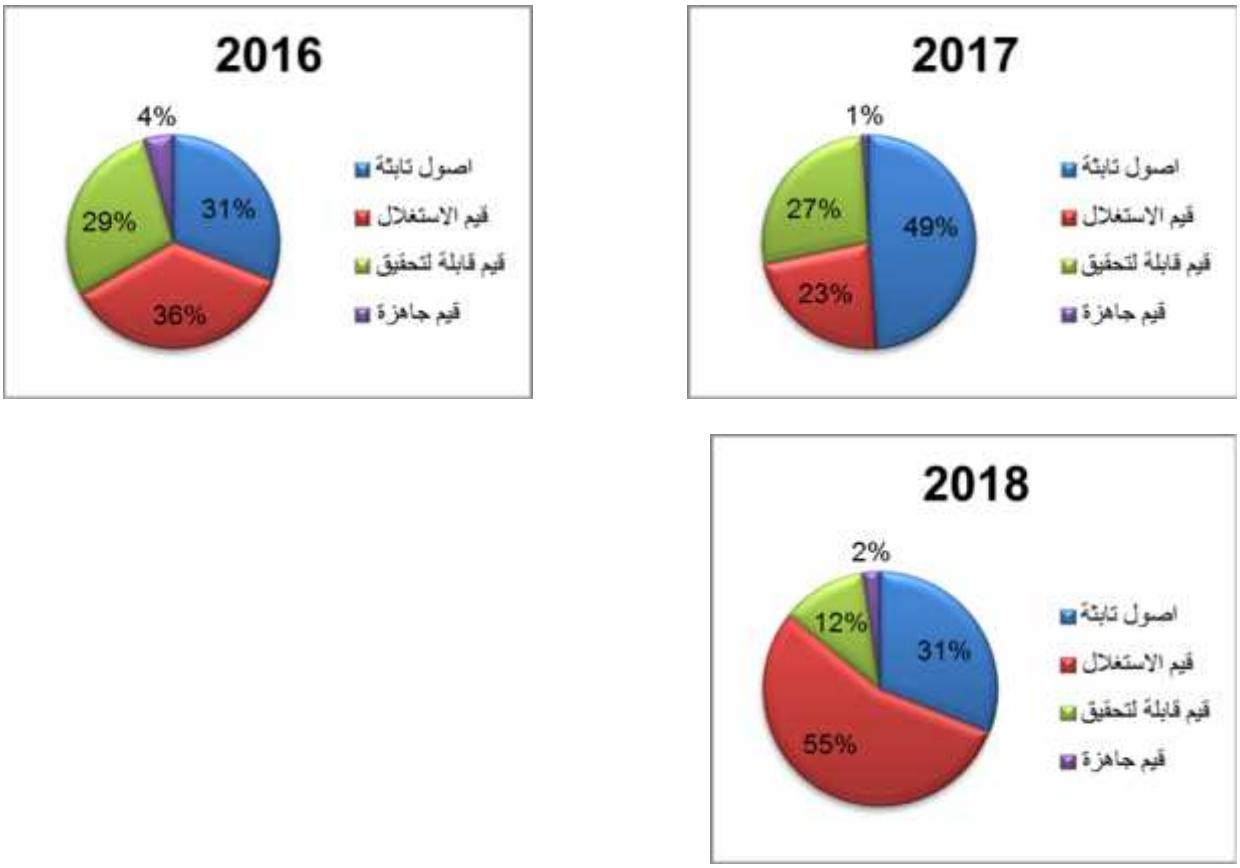

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الاستخدامات

المصادر:

الجدول (2-11): يمثل المصادر المتاحة لدى المؤسسة لسنوات 2016-2017-2018.

البيان / السنوات	2016	النسبة	2017	النسبة	2018	النسبة
أموال دائمة	2534845227	29%	3832841414	57%	6753308273	71%
أموال خاصة	583003799.03	7%	1530461683.41	23%	5056508676.12	53%
ديون طويلة الأجل	1951841427.03	22%	2302379730.53	34%	1696799597.11	18%
ديون قصير الأجل	6195621504.43	71%	2891933669.74	43%	2790711618.71	29%
مجموع الخصوم	8730466731.40	100%	6724775083.68	100%	9544019891.98	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية.

الشكل (2-5): أعمدة بيانية للمصادر

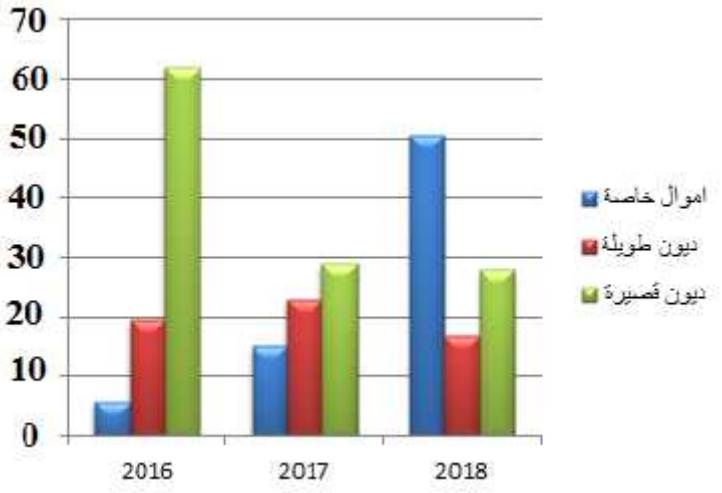

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل (2-6): يمثل الدائرة النسبية للمصادر

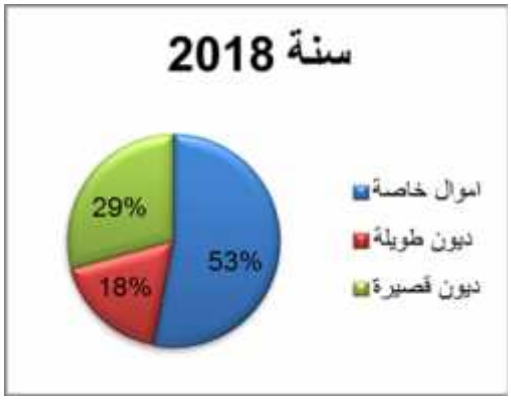

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المصادر.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

مؤشرات التوازن المالي ل 2016-2018

1-رأس المال العامل الدائم FR:

رأس المال العامل الدائم من اعلي الميزانية = الأموال الدائمة – الأصول غير جارية

رأس المال العامل من اعلي الميزانية = 2955466290.08-6753308273

= 3797841983.15

من أسفل الميزانية = أصول جارية – خصوم جارية

= 2790711618.71- 6588553601.86

=3797841983.15

الجدول (2-12): يمثل رأس المال العامل

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	2534845227	3832841414	6753308273
الأصول الثابتة	2750522143.40	3286541727.58	2955466290.08
رأس المال العامل	**-168676913.4**	**546299686**	**.3797841983**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية المالية.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في سنة 2016، يعني أنها تعاني من عجز كبير في تغطي استخداماتها المستقرة بموارد مستقرة وهو ما يشير إليه ووجود رأس المال العامل سالب، أما في سنتي 2017 و2018 موجب يعني المؤسسة في وضعية مالية جيدة، حيث هذا الأخير كان موجب، فنجد أن رأس المال العامل في هذه الوضعية يؤثر على قرار التمويل بالإيجاب .

2-الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

الاحتياج في رأس المال العامل = الاحتياجات الدورية للتمويل – موارد التمويل الدورية

=(الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

= (2254795740.27 -658855360.86) – (0-2790711618.71)

= 3820321557.4

الجدول (2-13): الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الدراسة

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأصول الجارية	6026944588.00	3438233356.10	6588553601.86
الخزينة	(387667566.59)	(2891933669.74)	(224795740.27)
الخصوم الجارية	6195621504.43	2891933669.74	2790711618.71
خزينة الخصوم	(0)	(0)	(0)
الاحتياج في رأس المال العامل	**-556344483**	**475349742**	**3820321557**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية المالية.

التعليق:

نلاحظ انه في سنة 2016 الاحتياج سالب بالمقابل فإنها لا تسجل احتياج في رأس المال العامل بسب دورتها التشغيلية تدر موارد تمويلية، أما في سنة 2017 و2018 الاحتياج موجب يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بواسطة الموارد، المعلومات المحاسبية هنا تؤثر على قرار التمويل بالسلب لان الاحتياج في سنتين الأخيرتين لم يتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال .

3- الخزينة TN

طريقة الأولى:

الخزينة = الاحتياج في رأس المال العامل – رأس المال العامل الدائم

الخزينة = 3820321557.42 - 3797841983.15

= 22479574.27

طريقة الثانية:

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

= 0 – 22479574.27

= 22479574.27

الجدول (2-14): الخزينة خلال 2016-2018

البيان / السنوات	2016	2017	2017
رأس المال العامل	-168676916.4	546299686	3797841983
الاحتياج في رأس المال العامل	-556344483	475349743	3820321557
الخزينة	**387667566.6**	**70849944.5**	**224479574.27**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية المالية.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، يعني أن المؤسسة تغطي كامل احتياجاتها، إذن المؤسسة في وضعية جيدة، المعلومات المحاسبية في هذه الحالة تؤثر على قرار التمويل بالإيجاب ويكون اتخاذ القرار صائب وسليم .

ثالثا: النسب المالية

1-نسب التمويل

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / أصول غير جارية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

4487511215.82/505650867.12 =

1.12=

نسبة المديونية العامة = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول (2- 15): يمثل نسب التمويل

البيان / السنوات	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	0.92	1.16	2.28
نسبة التمويل الذاتي	0.21	0.46	1.71
نسبة الاستقلالية المالية	0.07	0.29	1.12
نسبة المديونية	0.93	0.77	0.47

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانية المالية.

التعليق:

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة في سنة 2016 كانت 0.92 هذا يعني أن للمؤسسة رأس مال عامل سالب، حيث يجب أن تكون اكبر من الواحد، فالمؤسسة لا تستطيع تمويل تثبيتاتها بالأموال الدائمة على عكس سنة 2017 2018 نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد مما يدل على أن الأموال الدائمة تغطي مختلف الأصول الثابتة .

نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في 2016 تغطي الأموال الخاصة حوالي 21% من الأصول الثابتة الباقي يمول عن طريق ديون متوسطة وطويلة الأجل، يعني أنها ليست في وضعية جيدة، أما في 2018 تمول عن طريق الأموال الخاصة .

نسبة الاستقلالية المالية: من الأفضل أن تكون اكبر من الواحد، نلاحظ أنها في سنة 2016 و2017اقل من الواحد، يعني أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على الأموال الخاصة، وفي سنة 2018 كانت 1.12 يعني أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاص بشكل كبير .

نسبة المديونية: نلاحظ انه خلال السنتين 2016 و2017 اكبر من 0.5 مما يعني أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، أما في سنة 2018 نرى العكس اقل بنسبة 0.47.

2-نسبة السيولة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون القصيرة

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة لتحقيق + قيم جاهزة) / الدين قصيرة الأجل

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

الجدول (2-16): يوضح نسب السيولة

البيان / السنوات	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	0.97	1.18	2.36
نسبة السيولة المختصرة	0.46	0.65	0.12
نسبة السيولة الجاهزة	0.06	0.02	0.08

المصدر: من إعداد الطالبة.

التعليق:

نسبة السيولة العامة: يجب أن تكون اكبر من الواحد نلاحظ في سنة 2016 اقل من الواحد يعني أن المؤسسة غير غادرة على تغطية الديون قصير الأجل عن طريق الأصول المتداولة، فيجب عليها إعادة النظر في رفع رأس مالها أو ديون طويلة، أو زيادة في الأصول المتداولة وتخفيض الديون قصيرة، أما في

سنتي 2017 وو2018 نسبة اكبر من الواحد يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة .

نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن نسبة في سنة 2016 كانت 0.46 يعني المؤسسة في وضع جيد لأنها محصورة بين 0.3 0.5، أما في سنة 2017 ارتفعت إلى 0.65 مما يدل على أن هناك اموال مجمدة ،نلاحظ العكس في سنة 2018 النسبة اقل من 0.3 .

نسبة السيولة الجاهزة: حيث يجب أن تكون النسبة محصورة بين 0.25 0.33 نلاحظ أنها خلال السنوات الثلاث اقل من 0.25 مما يعني أن المؤسسة لم تحتفظ بأموالها السائلة، المؤسسة في وضعية صعبة .

3-نسب المردودية:

المردودية المالية = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) *100

المردودية الاقتصادية = (النتيجة الاقتصادية / الأصول الاقتصادية) *100

الجدول (2-17): يمثل نسب المردودية للمؤسسة

البيان / السنوات	2016	2017	2018
المردودية المالية	1	0.98	-0.55
المردودية الاقتصادية	0.06	0.22	-0.02

المصدر: من إعداد الطالبة.

التعليق:

المردودية المالية: نلاحظ أن كل دينار من الأموال الخاصة في 2016 يولد 1 من النتيجة الصافية، وفي سن 2017 كل دينار من الأموال الخاصة يلد 0.98 ثم انخفضت في سنة 2018 إلى 0.55-

المردودية الاقتصادية: نلاحظ في سنة 2016 كل دينار من الأصول الاقتصادية يولد 0.06 من النتيجة الاقتصادية، ثم ارتفعت في سنة 2017 إلى 0.22، لتنخفض في إلى 0.02- سنة 2018 .

قدرة التمويل الذاتي: توجد طريقتين لحسابها

الطريقة الأولى:

قدر التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات– الاسترجاعات من خسائر القيمة .

الطريقة الثانية:

قدرة التمويل الذاتي = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى + المنتوجات المالية – الأعباء العملياتية الأخرى – الأعباء المالية + الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

الجدول (2-18): قدرة التمويل الذاتي خلال السنوات 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
أجمالي فائض الاستغلال	829924642.66	2106741223.74	-306907156.68
المنتجات العملياتية الأخرى	16732824.22	119839334.06	72503985.35
الأعباء العملياتي الأخرى	(11625682.64)	(11653232.27)	(7196124.75)
منتجات مالية	32795746.74	6062781.25	9940845.39
أعباء مالية	(96467377.95)	(46683004.61)	(173794897.54)
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	1449160.54	108288666.91	15095500.28
قدرة التمويل الذاتي	772809313.57	2282595769.08	-390177847.77

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على جدول حسابات النتائج.

التعليق:

نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي في تزايد خلال السنتين 2016 و2017 ثم انخفضت في سنة 2018 .

الجدول رقم (2-19): يوضح المؤشرات المستخرجة من المعلومات المالية للمؤسسة وإمكانية اتخاذ القرار

المؤشرات	التغير من 2016 إلى 2017	التغير من 2017 الى 2018	عملية اتخاذ القرار
رأس المال العامل	-4.23	5.96	لا يمكن للمؤسسة استخدام رأس المال العامل في سنة 2018 بما انه سالب ويمكن الاعتماد عليه في سنة 2019 لأنه موجب
احتياج في رأس المال العامل	-1.86	7.03	يمكن للمؤسسة الاعتماد على الاحتياج في اتخاذ القرار في سنة 2018 ولا يمكن الاعتماد عليه في سنة 2019 لأنه موجب
الخزينة	-0.81	2.17	لا يمكن الاعتماد على الخزينة في سنة 2018 لأنها سالبة أما في سنة 2019 تعتمد المؤسسة عليها
نسبة التمويل الدائم	0.27	0.97	لا يمكن الاعتماد على نسبة التمويل الدائم في اتخاذ القرار في سنة 2018 وسنة 2019 لأنها اقل من الواحد
نسبة التمويل الذاتي	1.19	2.17	بما أن النسبة اكبر من الواحد هذا يدل على اعتماد على نسبة التمويل خلال سنتين 2018 و2019
نسبة الاستقلالية المالية	3.14	2.87	يمكن الاعتماد على نسبة الاستقلالية المالي في اتخاذ القرار في سنتي 2018 و2019 لأنها اكبر من الواحد

نسبة المديونية	-0.18	0.39	يمكن الاعتماد على نسبة المديونية خلال سنة 2018 و2019 لأنها اقل من 0.5
نسبة السيولة العامة	0.21	1	لا يمكن الاعتماد على نسبة السيولة العامة في اتخاذ القرار سنة 2018 لأنها اقل من الواحد أما سنة 2019 يمكن الاعتماد عليها لأنها مرتفعة
نسبة السيولة المختصرة	0.41	-0.81	نسبة المختصرة يمكن الاعتماد عليها سنة 2018 لأنها محصورة بين 0.3 0.5 أما في سنة 2019 لا يمكن الاعتماد عليها لأنها سالبة
نسبة السيولة الجاهزة	-0.67	3	لا يمكن الاعتماد على نسبة السيولة الجاهز خلال سنة 2018 و2019 لأنها غير محصورة بين 0.25 0.33
المردودية المالية	-0.02	-1.46	لا يمكن الاعتماد على المردودية المالية في اتخاذ القرارات خلال سنة 2018 و2019 لأنها ضعيف جدا
المردودية الاقتصادية	-2.66	-1.10	لا يمكن اعتماد على المردودية الاقتصادية لأنها سالبة يدل على عدم استخدام الجيد للموارد بغية تحقيق الربح
التمويل الذاتي	1.96	-1.17	يمكن للمؤسسة استخدام التمويل الذاتي في عملية اتخاذ القرار لسنة 2018 بما انه موجب ولا يمكن

			الاعتماد عليه في سنة 2019 لأنه سالب

المصدر: من إعداد الطالبة.

في الأخير سننتج أن للمعلومات المحاسبية دور مهم في اتخاذ القرار، كلما كانت المعلومات مناسبة وصحيحة كان القرار صائب وسليم، حيث انه كلما كان رأس المال العامل موجب والاحتياج سالب والخزينة موجبة، كلما كانت المؤسسة في وضعية جيدة تسمح لها بالتطور والنمو .

خلاصة الفصل:

إن مؤشرات التوازن المالي يعمل على إبراز بيان حالة المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة للوصل إلى تخطيط مالي سليم، يعتمد عليه عند اتخاذ القرارات المالية، من خلال طرح أسئلة عن نظام المعلمات المحاسبي الاعتماد على مخرجات نظام المعلمات المحاسبي التي تعتمد عليها المؤسسة في انجاز أعمالها على حسب القائم المالية المعتمد عليها كما يتم اتخاذ قرارات بناءا على هذه القائم، مرتبطة بم تم تخطيطه من اجل استخدام، بالإضافة إلى المعلمات المتحصل عليها من الجهات الأخرى، التي تساعد على اتخاذ قرارات تمويلية استثمارية صحيحة .

عملت في هذا الفصل على إظهار العلاقة بين نظام المعلمات المحاسبي اتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات النظام هي القائم المالية بإسقاطها على المؤسس محل الدراسة للحصول على النسب التي على أساسها يتخذ القرار المالي سليم للمؤسسة .

الخاتمـــــــــة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية تبين لي أن نظام المعلومات المحاسبي يشمل مختلف الوظائف والمستويات الإدارية، إذ نجد نظام المعلمات المحاسبي الذي يعد أهم النظم لأنه ينتج للمعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيانات المالية التي يتم تجميعها من داخل وخارج المؤسسة، ومعالجتها وإيصالها لمخالف الأطراف لهدف اتخاذ قرارات سليمة .

ولكي تتمكن الإدارة من اغتنام الفرصة المتاح أمامها وبلوغ أهدافها، يجب عليها اتخاذ قرارات مالية صحيحة ويتوقف هذا على المعلومات المحاسبية، حيث تتوقف جودتها وفعاليتها على سلامة نظام المعلومات المحاسبي الذي يولد تلك المعلومات، حيث مخرجات النظام تشمل مختلف أنشطة المؤسسة بصورة دورية لان هذه المخرجات يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار المالي بصف عامة .

فبعد معالجة وتحليل لمختلف جوانب الموضوع النظرية والعلمية وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونيةALFAPIPE بغرداية محل الدراسة ومن اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- **النتائج العامة للدارسة:**

من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تجميع البيانات والأحداث الاقتصادية، ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها، ثم توليد ما يتلاءم من معلومات لاتخاذ القرار في صورة مخرجات .
- ✓ وجود علاقة طردية بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية حيث أن مخرجات النظام يعتمد عليها في اتخاذ القرار المالي .
- ✓ يتم اتخاذ القرار من طرف مجلس الإدارة.
- ✓ يعتبر القرار المالية وقرار التمويل خاصة من أهم العناصر في المؤسسة حيث على أساسها يتحدد مستقبل المؤسس، كلما كان القرار المالي رشيد كلما أدى ذلك غالى الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه لان قرار التمويل قرار طويل المدى يؤثر على المؤسسة .
- ✓ تكمن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص مختلف الأنشطة والتي تعكس الوضع المالي لها.

تساهم المعلومات المحاسبية في تأثير على قرار التمويل من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

- ✓ رأس المال العامل موجب خلال سنين الأخيرتين وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل سالب في السنة الاولى وموجب خلال السنتين الأخيرتين يدل على الموارد لم تغطي احتياجاتها .
- ✓ الخزينة موجة خلال السنوات الثلاث هذا يدل على ان المؤسسة في وضعية جيدة .

➢ **الاقتراحات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ✓ جعل نظام المعلومات أكثر ملائمة لمتطلبات المستخدمين.
- ✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فانصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح لها في زيادة رقم أعمالها.
- ✓ تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف التي تتطلب قرارات صعبة لان قرارات التمويل قرارات طويلة المدى.
- ✓ توفير المعلومات اللازمة وضرورية لمتخذي القرار بالكفاءة والسرعة المطلوبة.

➢ **الأفاق الدراسة:**

حاولت من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان، ومن اجل مواصلة البحث في هذا الموضوع اقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدراسة وأهمها:

- ✓ اثر تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي.
- ✓ إصلاح وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .
- ✓ وواقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادي .
- ✓ الأنظمة الذكية وأثرها في صنع القرار
- ✓ اثر المعلومات المحاسبية على قرار التمويل.
- ✓ دور نظم دعم القرار في اتخاذ القرار الاستراتيجي .

وفي نهاية المطاف نأمل أن أكون قد حالفني الصواب في بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، وإن تحقق ذلك فهو من الله وكرم، وإن كان تقصير فهو من أنفسنا التي لا تعدو أن تكون نفسا بشرية لا تصل إلى درجة الكمال والله الموفق .

قائمة المراجع

المراجع

قائمة الكتب بالعربية:

1) أ. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين
2) أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، قاهرة
3) سيد محمد جبر، **نظم المعلومات المحاسبي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1981.
4) عبد الرزاق محمد القاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2004.
5) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، درا الجامع الإسكندرية، مصر، 2002 .
6) فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الاباي للنشر والتوزيع، الخرطوم ،2011.
7) محمد عبد حسين أل فرج الطائي، رأفت سلامة محمد سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
8) محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار التمويل، التحليل المالي**، مؤسسة الجامع الإسكندرية 2008
9) محمد عباس بدوى، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
10) مهدي مأمون الحسين، **تظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان ،2013.
11) الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، دار ووائل للنشر والتوزيع، الجزء الأولى، الطبعة الثانية، الأردن ،2011.

قائمة البحوث الجامعية:

12) احمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
13) بسام أيمن احمد، **دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين ،2006.

14) بلخضري نصر الدين، يحلي ايمان، **أهمية نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2017.

15) حامدي علي، **اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

16) حسناء هميلي، رميساء معلم، **القرارات التمويلية الاستراتيجية في تعظيم قيمة المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالي مؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة 2017.

17) زرافة انتصار، **اثر القرار المالي علىأهداف المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

18) السعدي عياد، **اثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و والتسيير، جامعة المسيلة، 2014.

19) سمية لزغم، **اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012

20) سمير حماد، يوسف رميلي، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محمد اولحاج ،البويرة، 2018.

21) سهيلة قندوز، **دوور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

22) صباحي عبد الجليل، **الأساليب الكمية في ترشيد قرارات تمويل المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2013.

23) عزيز مهديد، معمر لعويجي، **اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي اوراكل على جودة الكشوف المالية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 20018.

24) عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

25) فاطمة معاوي، **دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي1945، قالمة، 2016.

26) محمد بن عمر، **دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية** مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.

27) معتصم أيمن محمد الحلو، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غز، فلسطين، 2016.

28) ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

المقالات العلمية:

أولا : باللغة العربية

29) حكيمة مناعي، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 02 جوان2014.

30) حمد خانم كاكه حمه، **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العراق، المجلد الثاني العدد 7جوان،2019.

31) زينة مخلخل، **مساهمة المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار التمويل**، مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018.

32) صباح أنور يعقوب، **اثر مساهمة المعرفة في التخطيط الاستراتيجي**، مجلة بحوث مستقبلية، العراق المجلد 3 العدد 40 ،2012.

ثانيا : باللغة الأجنبية

33) Akanbi Raibat Afebike , Accounting information system and management decision making **Eueopen Journal of Accounting** , Auditing and finance Research Vo 1 , N11 2017 .

34) Carlos A Rojas,Kramer chàvez ,Milka E Escalera , Arturo Garcua-santillàn , **Mediterranean Journal if Social Sciences** , mcser puvlishing , Rome-Italy 2015.

35) Nubia Lsabel Diaz ortega , jyan Manuel Villamizar Ramirez,the use accounting information system as guidance for the decision-making in cucta SMEs **Home Revista Espacios** , vo1 38 ,N41, 2017.

36) Zaher Abdelfattah Alslehar ,Farouq Rafiq Altahtamouni, the cousal Relationship between finzncial decisions and their imact in financial perfomance , **intenationamjournal if acafemic research in accounting finance and management sciences** , jordan , vo 4 ,N2 , 2014 .

التظاهرات العلمية:

37) مليكة زغيب، الياس بوجعادة، **دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15افريل 2009 .

قائمة
الملاحق

الملحق رقم 01

المقابلة.

س1- ماهي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي ؟

س2- فيما تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ؟

س3- كيف تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية ؟

س4- هل تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي ؟

س5- من المسؤول على التقرير بذلك ؟

س6- هل للمحاسب دور في تطوير نظام المعلومات كيف يتم ذلك ؟

س7- لمن يعود القرار النهائي باختيارات قرارات التمويل ؟

س8- ماهي أنواع التقارير المتخذة في المؤسسة ؟

س9- كيف تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات مالية رشيد ؟

س10- كيف تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات فعالة ؟

س11- ماهي خصائص الضرورية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات سليمة ؟

س12- من أهم الخصائص معيار المنفعة كيف يتم تحديد أن المعلومات المتوفرة ذات منفعة ؟

س13- هل تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ؟

س14- هل تعتمد المؤسسة على مصادر خارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ قرار تمويلي ؟

س15- ماهي أهم متطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار ؟

س16- ماهي أهم النسب التي تقوم بها المؤسسة ؟

س17- ماهي أنواع القرارات المالية المتخذ في المؤسسة ؟

س18- كيف يؤثر قرار التمويل على المؤسسة على أي أساس يتخذ ؟

س19- ماهي الأسس التي تعتمد عليها المؤسسة في التسجيل المحاسبي ؟

س20- ماهي المشاكل التي تواجهها المؤسسة بالنسبة لاتخاذ القرار المالي وكيفية حلها ؟

س21- هل تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار التمويل ؟

س22- كيف يتم تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ؟

الملحق رقم 02

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:10/03/2019 9:10
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 331 306 412.05	2 241 352 294.08	90 034 117.97	94 416 320.45
Autres immobilisations corporelles		2 492 852 062.44	1 802 824 716.89	690 027 345.55	789 331 881.79
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 660 705 127.31		1 660 705 127.31	1 302 673 276.08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 605 000.00	70 000 000.00	1 605 000.00	1 030 000.00
Impôts différés actif		371 150 552.57		371 150 552.57	369 701 392.03
TOTAL ACTIF NON COURANT		**6 817 699 154.37**	**4 114 177 010.97**	**2 703 522 143.40**	**2 647 152 878.35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 483 612 829.18	365 407 640.09	3 118 205 189.09	3 233 250 661.27
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 090 293 202.50	143 014 031.18	1 753 279 371.32	533 066 060.50
Autres débiteurs		1 635 550 484.09	882 247 199.09	753 303 285.00	725 010 219.49
Impôts et assimilés		14 490 166.00		14 490 166.00	8 938 827.63
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		387 667 566.50		387 667 566.50	533 740 090.55
TOTAL ACTIF COURANT		**7 419 614 258.36**	**1 390 668 870.36**	**6 026 944 580.00**	**5 034 013 559.44**
TOTAL GENERAL ACTIF		**14 237 313 412.73**	**5 506 846 881.33**	**8 730 466 731.40**	**7 681 166 437.79**

الملحق رقم 03

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9:10
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		583 003 799.94	4 173 267 316.96
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**583 003 799.94**	**4 173 267 316.96**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051.60	111 769 051.60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 840 072 375.43	1 793 996 994.07
TOTAL II		**1 951 841 427.03**	**1 905 766 045.67**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		361 879 285.76	526 343 409.66
Impôts		23 033 320.00	10 779 048.00
Autres dettes		5 810 708 898.67	1 065 010 617.50
Trésorerie passif			
TOTAL III		**6 195 621 504.43**	**1 602 133 075.16**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**8 730 466 731.40**	**7 681 166 437.79**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم 04

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9: 6
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 600 358 607.94	2 259 984 632.30	340 373 975.64	90 034 117.97
Autres immobilisations corporelles		3 812 498 156.98	2 003 010 600.66	1 809 487 556.32	690 027 345.55
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		656 192 476.14		656 192 476.14	1 550 705 127.31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		72 078 500.00	71 030 000.00	1 048 500.00	1 605 000.00
Impôts différés actif		479 439 219.48		479 439 219.48	371 150 552.57
TOTAL ACTIF NON COURANT		**7 620 566 960.54**	**4 334 025 232.96**	**3 286 541 727.58**	**2 703 522 143.40**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 978 045 957.22	447 574 212.18	1 530 471 745.04	3 118 205 189.09
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 075 648 080.67	180 207 672.68	895 440 407.99	1 753 278 371.32
Autres débiteurs		1 822 470 924.62	881 099 666.07	941 371 258.55	752 662 136.67
Impôts et assimilés		6 859 844.35	6 859 844.35		14 490 166.00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		70 949 944.52		70 949 944.52	387 667 566.59
TOTAL ACTIF COURANT		**4 953 974 751.38**	**1 616 741 396.28**	**3 438 233 356.10**	**6 026 303 429.67**
TOTAL GENERAL ACTIF		**12 574 541 711.92**	**5 848 766 628.24**	**6 724 775 083.68**	**8 729 825 573.07**

الملحق رقم 05

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9: 7
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		1 510 135 614.23	583 003 799.94
Autres capitaux propores - Report à nouveau		20 326 069.18	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 530 461 683.41**	**583 003 799.94**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051.60	111 769 051.60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 190 610 678.93	1 840 072 375.43
TOTAL II		**2 302 379 730.53**	**1 951 841 427.03**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		382 089 297.29	361 238 127.43
Impôts		11 501 182.00	23 033 320.00
Autres dettes		2 498 343 190.45	5 810 708 898.67
Trésorerie passif			
TOTAL III		**2 891 933 669.74**	**6 194 980 346.10**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**6 724 775 083.68**	**8 729 825 573.07**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم 06

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9:15
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 605 969 160.44	2 278 950 804.71	327 018 355.73	340 373 975.64
Autres immobilisations corporelles		3 889 048 029.21	2 244 347 163.89	1 644 700 865.32	1 809 487 556.32
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		599 932 900.87		599 932 900.87	656 192 476.14
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		72 078 500.00	71 030 000.00	1 048 500.00	1 048 500.00
Impôts différés actif		382 765 668.16		382 765 668.16	479 439 219.48
TOTAL ACTIF NON COURANT		**7 549 794 258.68**	**4 594 327 968.60**	**2 955 466 290.08**	**3 286 541 727.58**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 698 073 769.71	459 751 371.02	5 238 322 398.69	1 530 471 745.04
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 172 183 290.79	129 308 533.91	1 042 874 756.88	895 440 407.99
Autres débiteurs		962 580 222.43	881 099 666.07	81 480 556.36	151 487 709.79
Impôts et assimilés		7 939 994.01	6 859 844.35	1 080 149.66	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		224 795 740.27		224 795 740.27	70 949 944.52
TOTAL ACTIF COURANT		**8 065 573 017.21**	**1 477 019 416.36**	**6 588 553 601.86**	**2 648 349 807.34**
TOTAL GENERAL ACTIF		**15 615 367 275.89**	**6 071 347 383.96**	**9 544 019 891.94**	**5 934 891 534.92**

الملحق رقم 07

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9:15
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-281 821 941.50	1 510 135 614.23
Autres capitaux propores - Report à nouveau			20 326 069.18
Comptes de liaison		5 338 330 617.62	1 221 813 491.26
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**5 056 508 676.12**	**2 752 275 174.67**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			111 769 051.60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 696 799 597.11	2 190 610 678.93
TOTAL II		**1 696 799 597.11**	**2 302 379 730.53**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 289 313 868.63	382 730 455.62
Impôts		15 559 123.00	11 501 182.00
Autres dettes		1 485 838 627.08	486 004 992.10
Trésorerie passif			
TOTAL III		**2 790 711 618.71**	**880 236 629.72**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**9 544 019 891.94**	**5 934 891 534.92**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

المحلق رقم 08

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9:11
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		6 540 144 838.63	18 154 475 045.33
Variation stocks produits finis et en cours		-403 662 691.85	-534 715 813.44
Production immobilisée		5 581 578.02	9 757 937.13
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**6 142 063 724.80**	**17 629 517 169.02**
Achats consommés		-3 167 920 857.58	-9 811 854 197.74
Services extérieurs et autres consommations		-363 715 579.82	-505 242 398.64
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-3 531 636 437.40**	**-10 317 096 596.38**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**2 610 427 287.40**	**7 312 420 572.64**
Charges de personnel		-1 696 667 532.53	-1 808 000 445.39
Impôts, taxes et versements assimilés		-83 835 112.21	-213 759 762.62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**829 924 642.66**	**5 290 660 364.63**
Autres produits opérationnels		16 732 824.22	19 535 039.02
Autres charges opérationnelles		-11 625 682.64	-2 633 855.12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-894 254 096.70	-1 307 437 653.30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		704 448 583.07	256 103 338.89
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**645 226 270.61**	**4 256 227 234.12**
Produits financiers		32 795 746.74	113 089 938.45
Charges financières		-96 467 377.95	-191 391 363.57
VI-RESULTAT FINANCIER		**-63 671 631.21**	**-78 301 425.12**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**581 554 639.40**	**4 177 925 809.00**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 449 160.54	-4 658 492.04
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**6 896 040 878.83**	**18 018 245 485.38**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-6 313 037 078.89**	**-13 844 978 168.42**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**583 003 799.94**	**4 173 267 316.96**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**583 003 799.94**	**4 173 267 316.96**

الملحق رقم 09

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9: 8
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		8 368 947 937.91	6 540 144 838.63
Variation stocks produits finis et en cours		-720 249 822.20	-403 662 691.85
Production immobilisée		5 095 825.34	5 581 578.02
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**7 653 793 941.05**	**6 142 063 724.80**
Achats consommés		-3 896 014 906.54	-3 167 920 857.58
Services extérieurs et autres consommations		-381 702 266.71	-363 715 579.82
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-4 277 717 173.25**	**-3 531 636 437.40**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**3 376 076 767.80**	**2 610 427 287.40**
Charges de personnel		-1 183 714 060.10	-1 696 667 532.53
Impôts, taxes et versements assimilés		-85 621 483.96	-83 835 112.21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 106 741 223.74**	**829 924 642.66**
Autres produits opérationnels		119 839 334.06	16 732 824.22
Autres charges opérationnelles		-11 653 232.27	-11 625 682.64
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 220 181 516.76	-894 254 096.70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		447 721 381.91	704 448 583.07
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 442 467 170.68**	**645 226 270.61**
Produits financiers		6 062 781.25	32 795 746.74
Charges financières		-46 683 004.61	-96 467 377.95
VI-RESULTAT FINANCIER		**-40 620 223.36**	**-63 671 631.21**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**1 401 846 947.32**	**581 554 639.40**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		108 288 666.91	1 449 160.54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 227 417 418.27**	**6 896 040 878.83**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-6 717 281 804.04**	**-6 313 037 078.89**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 510 135 614.23**	**583 003 799.94**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 510 135 614.23**	**583 003 799.94**

الملحق رقم 10

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:18/03/2019 9:16
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		2 825 741 656.53	8 368 947 937.91
Variation stocks produits finis et en cours		1 108 018 048.09	-720 249 822.20
Production immobilisée		3 696 625.44	5 095 825.34
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 937 456 330.06**	**7 653 793 941.05**
Achats consommés		-2 869 952 786.05	-3 896 014 906.54
Services extérieurs et autres consommations		-134 295 280.55	-381 702 266.71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-3 004 248 066.60**	**-4 277 717 173.25**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**933 208 263.46**	**3 376 076 767.80**
Charges de personnel		-1 208 805 328.94	-1 183 714 060.10
Impôts, taxes et versements assimilés		-31 310 091.20	-85 621 483.96
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-306 907 156.68**	**2 106 741 223.74**
Autres produits opérationnels		72 503 985.35	119 839 334.06
Autres charges opérationnelles		-7 196 124.57	-11 653 232.27
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-609 437 175.74	-1 220 181 516.76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		717 973 082.01	447 721 361.91
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-133 063 389.63**	**1 442 467 170.68**
Produits financiers		9 940 845.39	6 062 781.25
Charges financières		-173 794 897.54	-46 683 004.61
VI-RESULTAT FINANCIER		**-163 854 052.15**	**-40 620 223.36**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-296 917 441.78**	**1 401 846 947.32**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		15 095 500.28	108 288 666.91
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 737 874 242.81**	**8 227 417 418.27**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-5 019 696 184.31**	**-6 717 281 804.04**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-281 821 941.50**	**1 510 135 614.23**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-281 821 941.50**	**1 510 135 614.23**

فهرس الموضوعات

الإهداء	**I**
الشكر	**II**
فهرس المحتويات	**III**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**X**
قائمة الاختصارات و الرموز	**XII**
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي و القرارات المالية	03
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	03
الفرع الأول: المعلومات المحاسبية	03
الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي	05
المطلب الثاني: القرارات المالية	13
الفرع الأول: مفهوم القرارات المالية	13
الفرع الثاني: قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح	14
الفرع الثالث: قرار التمويل	17
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرارات المالية	22
الفرع الأول: دور نظام المعلومات لاتخاذ القرارات	22
الفرع الثاني: مؤشرات توازن المالي و النسب المالية	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: دراسات عربية	25
الفرع الأول: دراسات المحلية	25
الفرع الثاني: الدراسات عربية	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	31
الفرع الأول: مقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	31
الفرع الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	33

فهرس الموضوعات

خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب ALFAPIPEبغرداية	
تمهيد الفصل	36
المبحث الاول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب	37
المطلب الاول: النشأة التاريخية للمؤسسة	37
الفرع الاول: المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب	37
الفرع الثاني: النشأة التاريخية للمؤسسة	37
المطلب الثاني: الاهمية الاقتصادية و الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة	39
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة	39
الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية	39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	40
المبحث الثاني: أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة	44
المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة	44
الفرع الأول: المقابلة	44
الفرع الثاني: القوائم المالية لتقارير	46
المطلب الثاني: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	52
الفرع الأول: تحليل الأفقي للميزانية و تحليل حسابات النتائج	52
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ قرارات تمويل في المؤسسة	56
الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة	56
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	59
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	71
قائمة المصادر و المراجع	75
قائمة الملاحق	-
فهرس الموضوعات	-